مظاهرُ من التّبايُنِ اللّهجيِّ في (معاني القرآن) للفرّاءِ

حمدي الجبالي*

ملخص

هذهِ دراسةٌ قَصدَ فيها الباحثُ تلمُّسَ مظاهرَ من التّبايُنِ اللّهجيِّ فيما عيّنَهُ الفرّاءُ، وحكاهُ عن العربِ في كتابهِ (معاني القرآنِ)، وقد انتظمَها ثلاثةُ المُستوياتِ اللّغويّةِ: الصوتيِّ والصّرفيِّ والنحويِّ ، المتّسقةِ من قضايا في العربيّةِ مختلفةٍ مُتباينةٍ.

وقد بيّنتِ الدّراسةُ أنّ ما وردَ بيانُه من لهجاتٍ يُنبئُ من جهةٍ عن استثمارٍ واسعٍ، وعنايةٍ مُنكشفةٍ واضحةٍ بكلامِ العربِ، سَخّرَها الفراءُ للكشفِ عن معاني التنزيلِ المُباركِ، وبناءِ أحكامِهِ وقواعدِهِ، ويُنبئُ من جهةٍ أخرى عن أنّ هذهِ اللّهجاتِ لم تكنْ كُلّها ممّا يجوزُ أنْ تُبنى عليهِ القواعدُ لدى الفرّاءِ، فطالما أنكرَ وردّ بعضَها، ونعتَ بعضًا آخرَ منها بالخطأِ أو باللّحنِ.

مدخل

على الرّغمِ من وَفرةِ البحوثِ التي كُتبتْ عن الكوفيّينَ عمومًا، والفرّاءِ على وجهٍ مخصوصٍ، إلاّ أنّ أحدًا منها لم يعرضْ، على نحوٍ مُستقلٍ، للّغاتِ العربيّةِ التي وردتْ في كتابِ (معاني القرآنِ) للفرّاءِ، والتي أنبَهَ إليها فيهِ، واعتمدَها في بناءِ أحكامِهِ النّحويّةِ واللّغويّةِ، وإنّما كانتْ إشاراتُ تلكُم البحوثِ إلى تلكم اللّغاتِ محدودةً مقصورةً على الحاجةِ التّي تخدمُ مقصدَ هذا البحثِ أو ذاكَ، لذلكَ جاءَ هذا البحثُ؛ ليكشفَ عن هذهِ اللّغاتِ الّتي حكاها الفرّاءُ في (المعاني)، ويقفَ عليها.

وقد وجد الباحثُ الفرّاءَ في أثناءِ عرضِهِ الظّواهرَ اللّغويّةَ ومُناقشتِها ينتهجُ مناهجَ عدّةً؛ فتراهُ يكشفُ عن أنّ ما يعرضُهُ لهجةٌ، يُعيّنُ أصحابَها مرّةً، ويتركُ ذلكَ أُخرى، مُكتفيًا بالإلماحِ إلى ذلكَ بقولِهِ: لغةٌ، لغتانِ، ثلاثُ لغاتٍ، من العربِ، بعضُ اللغاتِ، بعضُ العربِ، بعضُهم، غيرُهم، لغةُ قومٍ، أكثرُ العربِ، كثيرٌ من العربِ، أو ما أشبهَ ذلكَ ممّا يُشيرُ صراحةً إلى كونِ ذلكَ تَبايُنًا لهجيًّا؛ كما تراهُ ينسبُ ما يعرضُه للعربِ دونَ تحديدٍ أو تخصيصٍ. وحرصًا على المُحافظةِ على النّصِّ، ودفعًا لتحميلِه ما لا يحتملُ، فإنّ من منهجِ هذا البحثِ أنْ يأخذَ بالظّاهرِ الواضحِ الكاشفِ عن أنّ المسألةَ

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2007.

* قسم اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين.

من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ، ويدعَ غيرَهُ إلاّ أنْ تتضافرَ قرائنُ من كلامِ الفرّاءِ نفسِهِ تُوجبُ حملَهُ على محملِ التّبايُنِ اللّهجيِّ.

ولمّا كانتْ مُستوياتُ النّظامِ اللّغويِّ مُتعدّدةً تشملُ المُستوى الصوتيَّ والصّرفيَّ والنّحويَّ والدّلاليَّ والبيانيَّ، جاءتْ مَظاهرُ التّبايُنِ اللّهجيِّ في البحثِ موزّعةً على هذهِ المُستوياتِ سوى الدّلاليِّ والبيانيِّ ، فليسَ من شأنِهِ أنْ يُناقشَ شيئًا تعلّقَ بهما، وانضوى تحتَ كلِّ مُستوًى جملةٌ من المسائلِ، حاولَ الباحثُ ما أمكنَهُ، أنْ يتجنّبَ تكرارَها مرّةً أُخرى. وعليَّ أنْ أُشيرَ إلى أنّ الإحالةَ على (معاني القرآنِ) والآياتِ القرآنيةِ الكريمةِ أودعتُها متنَ البحثِ؛ تجنُّبًا أنْ تتضخّمَ الهوامشُ.

مظاهرُ التباينِ الصّوتيِّ

أوّلاً: الحذفُ والإثباتُ

مقصدُ هذهِ المُباحثةِ أنْ تستشرفَ مظاهرَ التّبايُنِ اللهجيِّ الآتي من الحذفِ والإثباتِ الواقعِ في البِنَى اللّغويّةِ، وهوذو شقّينِ؛ شِقٌّ يتعلّقُ بالحركةِ، وشِقٌّ ثانٍ يتعلّقُ بالحرفِ.

(أ) ـ حذف الحركةُ وإثباتُها

ناقشَ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ) حركةَ بعضِ البِنَى اللُّغويّةِ، وكانتْ هذهِ المُناقشةُ مبنيّةً في بعضِ الأحيانِ على لغاتِ العربِ في حركةِ هذا البناءِ أو ذاكَ. وجملةُ ما جاءَ لديهِ في هذا السياقِ يتعلّقُ بهاءِ الضميرِ، وياءِ المتكلّمِ، وهُوَ وهِيَ، ولامِ الأمرِ، وأحدَ عشرَ، وغيرِ ذلكَ من البِنى الّتي أصابَها شيءٌ من ذلكَ.

1 ـ الهاءُ:

ناقشَ الفرّاءُ حركةَ ضميرِ الغيبةِ الهاءِ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ) [1: 223. وينظر: 2: 75 ـ 76]، فذكرَ أنّ في هذهِ الهاءِ لغاتٍ عدّةً، من غيرِ أنْ يُحدِّدَ أصحابَ هذه اللغاتِ. ومضمونُ هذهِ المُناقشةِ يتمثّلُ في الآتي:

(أ) إذا كانَ ما قبلَ الهاءِ مُتحرّكًا، ففي ذلكَ لُغتانِ:

1 ـ فمنَ العربِ من يُسكّنُها وصلاً، فيقولُ: ضربتُهْ ضربًا شديدًا، كما يُسكنونَ ميمَ الجماعةِ في أنْتُمْ، وعليكُمْ. وقد عُزيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أزدِ السّراةِ، وإلى بني كِلابٍ وعُقيلٍ[1]. وموقفُ الفرّاءِ من هذا الإسكانِ مضطربٌ خلاصتُهُ رأيانِ؛ أنّ هذا الإسكانَ خطأٌ أو لحنٌ محمولٌ على التّوهّمِ؛ لأنّ حقّ هذهِ الهاءِ الحركةُ، والثاني أنّهُ مقبولٌ؛ فهوَ لغةٌ لبعضِ العربِ.

وقد وردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ الظاهرةِ بالتّأمّلِ والتفسيرِ، فغلّطَها الزّجاجُ؛" لأنّ الهاءَ لا ينبغِي أنْ تُجزمَ، ولا تسكُنَ في الوصلِ، إنّما تسكُنُ في الوقفِ"، وذلكَ لأنّها" حرفٌ خفِيٌّ بُيِّنَ في الوصلِ في التذكيرِ، قالَ سيبويهِ[2]: دخلتِ الواوُ في التذكيرَ، كما دخلتْ الألفُ في التأنيثِ، نحو: ضربتُهُو وضربتُهَا"[3]، ودافعَ ناسٌ عنها، منهم أبو حيّانَ، الّذي أنكرَ على الزّجّاج تغليطَهُ ذلكَ، مُعتلاً بأنّ هذه القراءةَ سبعيّةٌ، وبأنّ الفرّاءَ أجازَها، وبأنّ التسكينَ وصلاً ووقفًا لغةٌ عرفَها وحفظَها الكسائيُّ والفرّاءُ، فقد حكَى الكسائيُّ عن أعرابِ كِلابٍ وعقيلٍ: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٍ ﴾ [العاديات: 6]، بتسكينِ الهاءِ، وكسرِها دونَ إشباعٍ، وأنّهم يقولُونَ: لَهْ مالٌ، وله مالٌ، بالإسكانِ أو الاختلاسِ[4].

وتردّدَ نفرُ آخرُ بينِ القبولِ والرفضِ، فمكّيٌّ حملَ إسكانَ الهاءِ تارةً على التوهّمِ، وإنْ لم يُصرّحْ بذلكَ، وتارةً أخرَى على أنّ ذلكَ لغةٌ لبعضِ العربِ،ولكنّه ضعّفَ المحملَ الأوّلَ، وقوّى الثانيَ على ضَعفِهِ[5].

ولعلّ حملَ هذهِ الظّاهرةِ على أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، هم أزدُ السّراةِ، وبنو كِلابٍ وعُقيلٍ، كما ذُكرَ آنفًا، والأخذَ بها، أقربُ من ردّها وإنكارِها، لِوفرَةِ النّصوصِ القرآنيّةِ الواردةِ عليها. فمنها، زيادةً على ما سِيقَ آنفًا، قولُهُ عزّ وجلّ: ﴿ نُؤْتِهْ منها ﴾،وقولُهُ جلّ ثناؤُهُ: ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِم ثُمَّ تَوَلَّهْ﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿ يَرْضَهْ لَكُمْ ﴾[الآيات على ترتيبها هي آل عمران: 145، والنمل: 28، والزمر: 7].

2 . ومن العربِ من يُحرّكُها بإشباعِ حركتِها، فيقولُ: ضَربتُهُو ضَربًا، وكلّمتُهو كلامًا، ثمّ ذكرَ أنّ هذا الوجهَ هو الأكثرُ. وعزا الأخفشُ[6] هذهِ اللغةَ إلى أهلِ الحجازِ.

(ب) وإذا كانَ ما قبلَها ساكنًا، فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّهم يختارُونَ ضمَّ الهاءِ من غيرِ إشباعٍ، فيقولُونَ: عنْهُ ومنْهُ، وأنّهم لا يكادُونَ يُشبعُونَ فيقولُونَ: منهو ولا عنهو؛ لامتناعِ تسكينِ الهاءِ وقبلَها حرفٌ ساكنٌ، فلمّا تحرّكت الهاءُ، وامتنعَ تسكينُها اكتفَوا بحركتِها من الواوِ. وأشارَ الأخفشُ إلى هذهِ اللّغةِ، وذكرَ أنّها لُغةُ قومٍ من غيرِ أنْ يحدّدَ من هم هؤلاءِ القومُ، ثُمّ وصفَها بأنّها ليستْ جيدةً، وأنّ الأجودَ الإشباعُ، نحو: منهو، من غيرِ أنْ تُكتبَ الواوُ[7]. وتحصّلَ ممّا وردَ قبلاً ثلاثُ لغاتٍ في الهاءِ؛ إسكانُها وصلاً، وإشباعُها بإشباعِ حركتِها، وضمُّها من غيرِ إشباعٍ، وزادَ بعضُهم لُغتينِ أُخريينِ؛ هما إشباعُها بواوٍ، نحو: (يُؤَدّهُو)، والاختلاسُ، نحو: (يُؤَدِّه)[8].

(ج) وإذا كانَ قبلَ الهاءِ التي معَها ميمُ الجماعةِ ياءٌ أو كسرةٌ[1: 5، و 388]، نحو: عَلَيهم، وبِهم:

1 ـ فمن العربِ مَن يضُمُّها، فيقولُ: عَليهُم وبِهُم؛ لأنَّ أصلَها رفعٌ في نصبِها وخفضِها ورفعِها. وقد نُسبَتْ هذهِ اللّغةُ إلى قريشٍ وأهلِ الحجازِ[9].

2 ـ ومن العربِ مَن يَكسرُها، فيقُولُ: عَلِيهِم، وبِهِمْ؛ استثقالاً للضّمّةَ في الهاءِ وقبلَها ياءٌ ساكنةٌ. وقد عُزِيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أهلِ نجدٍ من بني تميمٍ وقيسٍ وأسدٍ[10].

3 ـ واللغتانِ الآنفتانِ تجوزانَ، وإنْ كانَ ما قبلَ الهاءِ مفتوحًا ليسَ ألفًا، كقولِهم: ضَرَبَهُمْ، وضَرَبَهِمْ، أمّا إنْ انفتحَ ما قبلَ الياءِ فصارتْ الفتحةُ ألفًا في اللفظِ، فذكرَ الفرّاءُ أنّهُ لا يجوزُ في الهاءِ إلاّ الضمُّ، نحو: مولاهُم [1: 5].

2 ـ ياءُ المتكلّمِ:

آ ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المُتكلّمِ إذا كانتْ ساكنةً، أو سكنَ ما قبلَها، ثُمَّ ذكرَ أنَّ الأعمشَ وحمزةَ ويحيى بنَ وَثّابٍ، خرجُوا على هذا الأصلِ فكسرُوها بعدَ سكونٍ، وذلكَ قراءتُهم قولَ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ وَمَا أنتمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾[إبراهيم: 22]، ولكنَّ الفرّاءَ لم يحملْ هذهِ القراءةَ على أيَّةِ لغةٍ، واكتفَى بأنْ جعلَها مِن" وهْمِ القُرّاءِ طبقةِ يحيى، فإنَّهُ قلَّ مَن سلِمَ منهُم منَ الوَهْمِ. ولعلَّهُ ظنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيَّ) خافضةٌ للحرفِ كُلِّهِ، والياءُ منَ المتكلّمِ خارجةٌ من ذلكَ"[2: 75]، في إشارةٍ إلى ردِّها ورفضِها، ولا سيّما أنّهُ قرنَها إلى قراءةِ الحسنِ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ ﴾[الشعراء: 210]، إذ هيَ عندَهُ" من غلطِ الشيخ"[2: 285].

وقد كانَ كسرُ ياءِ المُتكلّمِ السّاكنِ ما قبلَها موضعَ نقاشٍ أهلِ العربيّةِ وتأمُّلِهم. فالأخفشُ عدَّ ذلكَ لحنًا، لم يَسمعْ بهِ" من أحدٍ من العربِ، ولا أهلِ النّحْوِ"[11]، وهو محجوجٌ بأنَّ ذلكَ مسموعٌ من بني يربوعٍ، كما سبقَ. وكذا الجوهريُّ والزّجّاجُ وأبو جعفرٍ النّحّاسُ كُلُّ أولئِكُمْ طعنُوا في كسرِ الياءِ، وردّوهُ؛ لأنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المتكلّمِ، إذا سكنَتْ[12]. وذكرَ الأنباريُّ أنَّ كسرَ الياءِ رَديءٌ في القياسِ عندَ النّحويّينَ؛ لكونِهِ ثقيلاً على الياءِ، وأنَّ مَن عابَ قراءةَ ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾، إنّما عابَها؛ لأنّه توهّمَ أنَّ الكسرةَ مُسبّبةٌ عن الباءِ، ثُمَّ دافعَ عن هذهِ القراءةِ، وقبلَها، مُحتجًّا بأنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وياءَ المُتكلّمِ ساكنةٌ، وأنَّ الأصلَ في الفرارِ من الساكنينِ الكسرُ، فعُدلَ إليهِ، ثُمَّ أضافَ أنَّ كَسْرَها جاءَ متناغِمًا مَعَ كسرةِ همزةِ ﴿ إنِّي كفرتُ ﴾ وراءَها مُباشرةً؛ وذلكَ لأنَّ القارئَ أرادَ الوصلَ دونَ الوقفِ، فلمّا كانَ هذا المعنَى مُرادًا، كانَ كسرُ الياءِ أوضحَ وأدلَّ على هذا من فتحِها[13].

وأرى أنَّهُ لا ضيرَ في كسرِ ياءِ المتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، ففي ذلكَ تناغمٌ وانسجامٌ في كسرتِها وكسرةِ ما قبلَها، وأنَّ النّطقَ بالياءِ مكسورةً ليسَ فيهِ ثقلٌ كما يقولُ النّحاةُ، ذلكَ أنَّهُ يُماثِلُ كسرَ

الياءِ في نحو قولكَ: مررتُ بِظَبْيٍ، ثُمَّ إنَّ المُتأمّلَ يعثرُ على نصوصٍ موثوقةٍ جنحتِ العربُ فيها إلى إسكانِ ياءِ المُتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، وفي ذلكَ تقويةٌ وتعزيزٌ لمنْ كسرَ الياءَ[14].

ب - وفي إضافةِ المقصورِ إلى ياءِ المتكلّمِ نسبَ الفرّاءُ إلى بعضِ قيسٍ إقرارَ الألفِ وفتحَ الياءِ، نحو: بُشْرَايَ، وإلى هُذيلٍ قَلْبَ الألفِ ياءً، وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ، نحو: بُشْرَيَّ. وظاهرُ كلامِهِ أنَّ هذه اللغةَ أيضًا لبعضِ بني سُليمٍ [2: 39] .

وأكّدَ الزّجّاجُ أنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لِهُذيلٍ، وذكرَ أنّه" ليسَ أحدٌ من النحويّينَ إلاّ وقد حكى هذه اللغةَ"[15]. وأمّا أبو حيّانَ فذكرَ أنَّ إقرارَ الألفِ لغةُ أكثرِ العربِ، وأنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لم يُعيّنها سيبويهِ، حكاها عيسى بنُ عُمرَ عن قريشٍ، وأنَّ ابنَ مالكٍ وابنَ بطّالٍ عيّناها لِهُذيلٍ، ثمَّ قالَ:" ولا نحتمُ ذلكَ عندَهم بل يُجيزُونَ القلبَ والإقرارَ الذي عليهِ أكثرُ العربِ"[16]. وقولُ أبي حيّانَ هذا محجوجٌ بقولِ الفرّاءِ [2 : 39]:" وهُذيلٌ: يا بُشريَّ. كلُّ ألفٍ أضافَها المُتكلّمُ إلى نفسِهِ جعلَتها ياءً مُشدّدةً".

3 ـ هُوَ وهِيَ:

وعَرَضَ الفرّاءُ لتسكينِ الهاءِ مِن (هُوَ) و (هِيَ) إذا سُبقَا بالواوِ أو الفاءِ أو ثُمَّ ، من غيرِ أنْ يعزوَ هذا التسكينَ إلى أحدٍ [1: 285].

وقد وقفَ سيبويهِ عندَ هذهِ الظّاهرةِ ، فذكرَ أنَّ الهاءَ من (وَهْوَ) و (وَهْيَ) سكنتْ تخفيفًا؛ لكثرتِها في كلامِهم، وذكرَ أنَّ كثيرًا من العربِ يَدَعُونَ هذهِ الهاءَ في هذه الحروفِ على حالِها[17]. وذكرَ الرّضيُّ أنَّ تسكينَ هاءِ (هُوَ) و(هِيَ) جائزٌ بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى أصحابِ هذهِ اللغةَ[18]، إلاَّ أنَّ أبا حيانَ عزا ها إلى نجدٍ[19].

وإسكانِ هاءِ (هُوَ) و (هِيَ) مَعَ هذهِ الأحرفِ حدثٌ صوتيٌّ مردُّهُ تخفيفُ ثقلِ النطقِ الناتجِ عن كثرةِ الحركاتِ وتواليها فيما جُعلَ كالكلمةِ الواحدةِ[20] .

4. لامُ الأمرِ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ لامَ الأمرِ تُكسرُ إذا كانتْ مسأنفةً غيرَ مسبوقةٍ بواوٍ ولا فاءٍ ولا ثُمَّ، كقولِكَ: لِتَقُمْ، وتُسكّنُ إذا كانَ معَها شيءٌ من هذه الحروفِ، كقولِكَ: وَلْتَقُمْ أو فَلْتَقُمْ أو ثُمَّ لْتَقُمْ، ثُمَّ ذكرَ أنّها قد تُكسرُ معَ الواوِ خاصّةً على الأصلِ، كقولِكَ: وَلِتَقُمْ، وأضافَ أنَّ بني سُليمٍ يفتحونَها مطلقًا إذا استؤنِفتْ [1: 285] . ونقلَ أبو حيّانَ رأيَ الفرّاءِ ، وأضافَ نقلاً عنه" أنّها تفتحُ بفتحةِ الياءِ بعدَها"، أي تُفتحُ إنْ فُتحَ تاليها، نحو: لَيَقُمْ، بخلافِ ما إذا انكسرَ نحو: لِتِئذنْ، أو انضَمَّ نحو: لِتُكرمْ"[21] فلا تُفتحُ، بل تُكسرُ قبلَ الكسرِ والضمِّ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قَبِلَ فتحَ اللامِ غيرِ المسبوقةِ بأحدِ أحرفِ العطفِ بناءً على لُغةِ بني سُليمٍ، فقد منعَهُ آخرونَ ورفضُوهُ، فذا الزَّجَّاجُ خطَّأَ ذلكَ ورفضَهُ؛" لئلا تُشبهَ لامَ التوكيدِ"[22]، وإذا كانَ أيضًا قد أجازَ أنْ تُكسرَ اللامُ مَعَ الواوِ خاصّةً على الأصلِ، فاللغةُ الجيّدةُ عند آخرينَ أنْ تَسكُنَ مَعَها ومَعَ الفاءِ؛ لأنَّهما غيرُ مُنفصلتينِ عمّا بعدَهما، وصارتَا كأنّهما من نفسِ الحرفِ، وهذا يُؤدّي إلى توالي الحركاتِ، ولهذا كانَ كسرُها على الأصلِ بعدَ (ثُمَّ) هو الجيّدَ ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلةٌ؛ على أنَّهُ قد سكّنَها قومٌ مِن العربِ بعدَ ثُمَّ؛ لِشبهِها بالواوِ[23] . وأيًّا كانَ الأمرُ؛ فإنَّ هذا الإسكانُ حدثُ صوتيٌّ جنحتْ إليهِ العربُ للتخفيفِ من ثقلِ اللفظِ الحاصلِ بتَتابُعِ الحركاتِ في الكلمةِ الواحدةِ، ذلكَ لأنَّ حرفَ العطفِ مَعَ اللامِ مَعَ الفعلِ قد جُعِل الجميعُ ككلمةٍ واحدةٍ.

5 ـ أحدَ عَشَرَ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ مِن العربِ مَن يُسكّنُ العينَ من أَحَدَ عَشَرَ وثَلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ في المذكّرِ تخفيفًا؛ لكثرةِ الحركاتِ، فيقولُ: أحدَ عْشَرَ، وثلاثةَ عْشَرَ، ولكنّهُ لم يُحدِّدْ مَن هم هؤلاءِ العربُ [3: 203]. والّذي يتبدّى من حديثِ الفرّاءِ أنَّ إسكانَ العينِ من عَشَرَ في العددِ المركبِّ، سوى اثني عَشَرَ، لغةٌ لبعضِهم، وأنَّ هذا الإسكانَ باعثُهُ الأوّلُ ثقلُ النطّقِ الناتج عن كثرةِ الحركاتِ وتواليها فيما يُشبهُ الكلمةَ الواحدةَ، لذا كانَ مثلُ هذا الإسكانِ جائزًا عندُه تخفيفًا على اللسانِ، وتقليلاً من الجهدِ العضليِّ المبذولِ في نطقِ الكلمةِ، ويشترطُ الفرّاءُ لهذا التسكينِ ألاّ يُؤدّي إلى التقاءِ ساكنينِ، فلو وقعَ ذلكَ، كما في: اثناْ عْشَرَ، وثلاثَ عْشْرَةَ؛ لامتنعَ التسكينُ.

ويَشهدُ لما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ ما رُويَ عن أبي جعفرٍ أنَّهُ قرأَ: ﴿ عَلَيهَا تِسْعَةَ عْشَرَ ﴾ بالوصلِ[24]، وعن ابنِ القعقاعِ وأبي عمرٍو أنَّهُما قرأَا[25]: ﴿ أَحَدَ عْشَرَ ﴾[يوسف: 4]، ولعلَ تَينكَ القراءتينِ حادي أبي جعفرٍ النّحاسِ[26]، على غيرِ عادتِهِ، أنْ يُوافقَ الفراءَ إذْ ذهبَ ذلكَ المذهبَ.

ولعلهُ غريبٌ أنْ يُجيزَ الفرّاءُ ما أجازَ، ويمنعَ ما منعَ، وكلا المُجازِ والمُمتنع مسموعٌ عن العربِ، مرويٌّ عنهم. فأمّا الأوّلُ فقد كَفَى ما ذُكِرَ آنفًا عن رَجْعِ القولِ فيهِ، وأمّا الثاني، فلا وجهَ لردِّ نحوِ: اثناْ عْشَرَ، وقد رُويَ عنِ ابنِ هُبيرَةَ[27]، أو عنهُ وعن ابنِ القعقاعِ أنَّهماُ قرأَا[28]: ﴿ اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا ﴾[التوبة:26]، فجمعًا بين ساكنينِ؛ الألفِ والعينِ، على حدِّ قولِهم: التقتْ حَلقتَا البِطانِ. هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أُخرى فردُّ الفرّاءِ نحوَ: اثناْ عْشَرَ، يجعلُ المرءَ في شكٍّ مطلقٍ كلّما نسبَ النّاسبُونَ شيئًا إلى الكوفيينَ، فقد نُسبَ إليهِم جميعًا[29] أنَّهم يُجيزونَ: التقتْ حَلقتَا البِطانِ، ويقيسونَه، والفرّاءُ، كما لا يخفَى على ذي لُبٍّ من رؤوسِهم.

(ب) ـ حذفُ الحرفِ وإثباتُه

ثَمَّ تبايُنُ لَهجيٌّ جاءَ لدى الفرّاءِ في (معاني القرآنِ) باعثُهُ تَبايُنُ اللهجاتِ العربيّةِ في حذفِ بعضِ الأصواتِ أو إثباتِها، في بعضِ الأبنيةِ اللّغويةِ، كـ (أَنَا)، وياءِ المتكلِّمِ، وواوِ الجماعةِ، وذلكَ، والمنقوصِ.

1 ـ أَنَا:

ذكرَ الفرّاءُ[2: 144] أنَّ منَ العربِ، من غيرِ أنْ يُسمّيَهم، من يُثبتُ الألفَ في الضميرِ (أنا) وقفًا ووَصلاً، فيقولُ: أَنَا، واستشهدَ لإثباتِها بقولِهِ تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[الكهف: 38]، بإثباتِ الألفِ، والمعنَى: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبّي، فتُركَ همزُ الألفِ من (أنا)، وكثُرَ بها الكلامُ، ثُمَّ أُدغمتِ نونُ (أنا) مَعَ نونِ (لكن)[30]؛ كما ذكرَ أنَّهُ يجوزُ حذفُها في غيرِ القرآنِ، واستشهدَ لذلكَ بقولِ الشّاعرِ[31]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِـــي

أي: لكنْ أنا إيّاكَ لا أقلي، فحُذفتِ الهمزةُ، فتلاقتِ النونانِ، فكانَ الإدغامُ؛ وبما حكاهُ الكسائيُّ عن العربِ تقولُ: لكنَّ واللهِ، يريدونَ: لكنْ أنا واللهِ؛ وعنْ بعضِهم يقولُ: إنَّ قائمٌ، يريدُ: إنْ أَنا قائمٌ، فتركَ الهمزَ في الموضعينِ، وأدغمَ. وأشارَ الفرّاءُ إلى لغةٍ أُخرَى لبعضِ العربِ يقولُ إذا وقفَ: أَنَهْ، بالهاءِ، وعزا هذه اللغةَ إلى عُليا تميمٍ وسُفْلى قيسٍ.

وذكرَ الزمخشريُّ[32] أنَّ أبا عمرِو بنِ العلاءِ قرأَ بالهاءِ في الوقفِ (لكنّهْ) من قولِهِ تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾، وهي قراءةٌ موافقةٌ لهذهِ اللغةِ، وتشهدُ لها، كما ذكرَ أنَّ أُبيَّ بنَ كعبٍ قرأَ: (لكنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبّي) على الأصلِ، وأنَّ عبدَ اللهِ قرأَ: (لكنْ أنا لا إلهَ إلاّ هو ربّي). وكلتا القراءتينِ تشهدُ لِلُغةٍ من يثبتُ الألفَ وصلاً. وأنبهَ الرّضيُّ[33] إلى لغةٍ من يقفُ على الضميرِ (أنا) بالهاءِ، وعزا ذلكَ لبعضِ الطّائيّينَ، وجعلَ منهُ قولَ حاتمٍ: هكذَا فَزْدِي أَنَهْ[34].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يعزُ إثباتَ ألفِ (أَنَا) وصلاً ووَقفًا إلى قومٍ مخصوصِينَ، فقد عزاها غيرُهُ إلى بني تميمٍ[35]. وأكّدَ الرّضيُّ[36] أنَّ إثباتَ الألفِ في السَّعةِ وصلاً ووَقْفًا، لغةٌ لبنِي تميمٍ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ غيرَهم لا يُثبتُونَها في الوصلِ إلاّ في ضرورةِ الشّعرِ.

وفصّلَ بعضُ النّحويّينَ[37]، فذكرَ أنَّ ألفَ (أنا) لا تثبتُ وصلاً في الكلامِ إلا إذا كانَ بعدَها همزةٌ سواءٌ أكانتْ مكسورةً نحو: أنا إذنْ أُكرمَكَ، أم مضمومةً أو مفتوحةً، كقراءةِ نافعٍ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾[البقرة: 258]، وقولَهُ تعالى: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ ﴾[الأعراف: 143]، ونحوِ ذلكَ ممّا جاءَ في القرآنِ بهمزةٍ بعدَهُ، أمّا في الشّعرِ مَعَ غيرِ الهمزةِ، فتثبتُ ضرورةً.

ومنعَ أبو جعفرٍ النّحاسُ[38] إثباتَ الألفِ وصلاً إلاّ في الضّرورةِ، وذكرَ أنَّهُ لا وجهَ لنافعٍ في إثباتِها في قولِهِ: ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾. وفي ظنّي أنَّهُ لا ضيرَ من إثباتِ ألفِ أنا مُطلقًا، ما دامَ السّماعُ يَعضُدُهُ.

2 ـ ياءُ المُتكلّمِ:

لقد أشارَ الفرّاءُ إلى أنّ ياءَ المتكلّمِ تُحذفُ، سواءٌ أكانَ قبلَها نونٌ نحو: أَكْرَمَنِ، أم لم يكنْ، نحو: هذا غُلامِ، وذكرَ أنّ منَ العربِ مَن يُثبتُها، لكونِ الإثباتِ هو الأصلُ، وأنّ منهم مَن يحذفُها، اكتفاءً بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها،ولكنّه لم يُحدِّدْ أصحابَ كلِّ لغةٍ [1: 90، و 200 ـ 201، و394].

3 ـ واوُ الجماعةِ:

عزا الفرّاءُ إلى هوازنَ وعُليا قيسٍ حذفَ ضميرِ الجماعةِ الواوِ اكتفاءً بضمّةٍ ما قبلَه في الفعلِ الماضي المُسندِ إلى الواوِ، كقولِهم في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ، وفي قالُوا: قد قَالُ، وأجازَ ذلكَ [1: 91]. وكانَ سيبويهِ[39] قبلَ الفرّاءِ أشارَ إلى هذهِ اللغةِ، وعزاها إلى ناسٍ كثيرٍ من قيسٍ وأسدٍ، واستشهدَ لها بخمسةِ أبياتٍ ساقَها كلَّها شواهدَ لطريقةٍ لهمْ في إنشادِ القوافي، يحذفُونَ الواوَ التي هيَ علامةُ المُضمرِ.

والعجيبُ أنْ يجعلَ غيرُ واحدٍ من النّحويّينَ[40] حذفَ الضميرِ الواوِ من قبيلِ الضّرورةِ الشّعريّةِ، وليسَ لغةً لبعضِ العربِ، كما نصَّ على ذلكَ سيبويهِ والفرّاءُ. وفي ظنّي أنَّ حملَ أيِّ نصٍّ حُذِفَ منه واوُ الجماعةِ على أنَّ ذلكَ ضرورةٌ شعريّةٌ فيهِ بعدٌ عن الواقعِ ومجافاةٌ للحقيقةِ اللّغويّةِ؛ ذلكَ لأنَّ مثلَ هذا الحذفِ وقعَ أيضًا في كتابِ اللهِ تعالى، ولا يصحُّ حملُ كتابِ اللهِ على الضّرورةِ. فمن ذلكَ قراءةُ طلحةَ بنِ مصرفٍ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحُ المُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1] بضمةٍ بغيرِ واوٍ، اجتزاءً بها عنها، وعنهُ أيضًا أنَّهُ قرأَ: (قَدْ أَفْلَحُوا)، على لغةَ أكلوني البراغيثُ[41]. ومنها أيضًا قراءةُ ابنِ مُحيصنٍ: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُ الرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة: 233]، والأصلُ: أَنْ يتمُّوا بالجمعِ، فحذفَ الواوُ اكتفاءً بالضمّةِ، وذكرَ ابنُ هشامٍ[42] أنَّ هذا الوجهَ حسنٌ حملاً للجمعِ على معنَى(مَنْ).

ولا ريبَ في أنَّ هذهِ القراءاتِ تُعزّزُ وتؤكّدُ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ لبعضِ العربِ، هم هوازنُ وعُليا قيسٍ كما نصَّ الفرّاءُ، وليسَ من قبيلِ الضّرورةِ الشّعريّةِ. ويُستأنسُ لهذا الرأي أيضًا بأنَّ غيرَ واحدٍ من النّحويّينَ أكّدَ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ للعربِ، وليسَ مقصورًا على الضرورةِ. فذا ابنُ يعيشَ،

في أحدِ قوليهِ[43]، يستندُ عليها ليُبرّرَ أنّ الفعلَ الماضيَ بُنيَ على الفتحِ في نحوِ: ضَرَبَ، وليسَ على الضّمِّ؛ لئلاّ يلتبسَ فعلُ الواحدِ بفعلِ الجماعةِ في بعضِ اللغاتِ[44]

4 ـ اسمُ الإشارة:

عرضَ الفرّاءُ لإثباتِ اللامِ والكافِ في اسمِ الإشارةِ،وحذفِها، فذكرَ أنّ" ذلك وتلكَ لغةُ قريشٍ، وتميمٌ تقولُ: ذاكَ وتيكَ"[1: 109]. ونقلَ أبو حيّانَ قولَ الفرّاءِ هذا، إلاّ أنّه استبدلَ أهلَ الحجازِ بقريشٍ، وجعلَ تميمًا من أهلِ نجدٍ، وأضافَ إليهم قيسًا وربيعةَ[45]. ويُفيدُ كلامُ الفرّاءِ أنّ في اسمِ الإشارةِ المتصلةِ بهِ الكافُ لُغتينِ؛ لغةَ قريشٍ وهي إثباتُ اللامِ مَعَ الكافِ، ولغةَ تميمٍ وهي إسقاطُ اللامِ مَعَ الكافِ، ويُفيدُ أنّه لا مرتبةَ للمُشارِ إليهِ من حيثُ التوسّطُ والبعدُ لدى تميمٍ. وحكايةُ الفرّاءِ هذه كانتْ عمادَ ابنِ النّاظمِ في ردِّ رأْيِ من ذهبَ إلى أنّ المقرونَ بالكافِ دونَ اللامِ للمُتوسّطِ، والمقرونَ بِها مَعَ اللامِ للبعيدِ[46].

وإذا كانَ الأكثرونَ ذهبُوا إلى أنّ اللامَ في ذلكَ وتلكَ زيدتْ لمعرفةِ مرتبةِ المُشارِ إليهِ، فقد ذكرَ العُكْبَريُّ وجهًا آخرَ لزيادتِها، وهو أنّها عِوَضٌ من (ها) الّتي للتنبيهِ، مُحتجًّا بأنّكَ تقولُ: هذاكَ، ولا تقولُ: هذلكَ؛ لامتناعِ الجمعِ بينِ العِوَضِ والمُعوّضِ، وذكرَ أيضًا أنّها حُرّكتْ في (ذلِكَ)؛ لئلاّ يلتقيَ ساكنانِ، سكونُها وسكونُ ألفِ (ذا)، وحُرّكتْ بالكسرِ؛ لأنّه الأصلُ في التخلُّصِ منهما، وبقيتْ ساكنةً في (تلْكَ)؛ لأنّ الياءَ قبلَها حُذِفتْ لئلاّ تقعَ الياءُ بينَ كسرتينِ[47].

5 ـ المنقوصُ:

ذكرَ الفرّاءُ أنّ للعربِ في فاعلٍ ممّا كانَ منقوصًا، ودخلتْهُ الألفُ واللامُ لُغتينِ؛ حذفَ الياءِ كقولِه تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُو المُهْتَدِ ﴾[الكهف: 17]، وإثباتَها كقولِه تعالى: ﴿ فَهُو المُهْتَدِي﴾ [الأعراف: 178]، من غيرِ أنْ يُعيّنَ أصحابَ كلِّ لغةٍ. وقد صوّبَ اللغتينِ، وفَضّلَ إثباتَ الياءِ؛ لامتناعِ التنوينِ مَعَ وجودِ الألفِ واللامِ فيهِ، وذكرَ أنّ مَن حَذفَها حَذفَها كراهيةَ زيادةِ ما لم يكنْ فيهِ، وهو الياءُ، حينَ أُدخلتِ الألفُ واللامُ [1: 201].

وأنبَهَ الرّضيُّ[48] إلى أنّ بعضَ العربِ، دونَ أنْ يُعيِّنَهم، يحذِفُ ياءَ المنقوصِ ذي الألفِ واللامِ رفعًا وجرًّا في الوَقفِ؛ لكونِهِ موضعَ استراحةٍ، ولثِقلِ الياءِ المكسُورِ ما قبلَها، وذكرَ أنّ من يحذِفُها في الوصلِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ الكَبِيرُ المُتَعَالِ سَوَاءٌ ﴾[الرعد: 9، و 10] يُوجبُ حذفَها وَقفًا بإسكانِ ما قبلَها. وأشارَ أيضًا أبو حيّانَ إلى حذفِ الياءِ من المنقوصِ رفعًا وجرًّا، وذكرَ أنّ ذلكَ ضرورةٌ عندَ سيبويه[49] لغةٌ عندَ الفرّاءِ، من غيرِ أنْ يُعيّنَ أصحابَ هذه اللغةِ[50].

ثانيًا: القلبُ المكاني

يتمثلُ القلبِ المكانيِّ في تقديمِ صوتٍ صامتٍ وتأخيرِ آخرَ في الكلمةِ العربيّةِ. وهذا المفهومُ واضحٌ في ذهنِ الفرّاءِ حينما استوقفتهُ بعضُ المقلُوباتِ اللّغويّةِ الّتي فسرَها في ضوءِ التّبايُنِ اللهجيِّ. ففي أثناءِ وُقوفِهِ على قراءةِ الحَسَنِ قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالُ الجَحِيمِ ﴾ [الصافات: 163. والّذي في المصحف: إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الجَحِيمِ]، بضمِّ اللامِ من (صَالُ)، ردَّ هذهِ القرّاءةَ مُنكرًا أنْ يكونَ (صَالُ) اسمَ فاعلٍ مُفردًا من (صلى)؛ لأنّكَ لا تقولُ من قضَى ورمَى: هذا قَاضُ ولا رامُ؛ إلاّ إنْ كانَ الحَسَنُ عرفَ في (صَلَى) لُغةً مقلوبةً، أعني (صالَ). واستأنسَ الفرّاءُ لتوجيهِ قراءةِ الحَسَنِ الآنفةِ بالإشارةِ إلى طائفةٍ من البِنى اللّغويّةِ المحمولةِ على أنّها من المقلوباتِ، نحو: عاثَ وعثا، وجُرْفٌ هارٌ وهَارٍ، وهوَ شاكُ السّلاح وشاكِي السّلاح، وأنّها عندَهُ، مُصرِّحًا بذلكَ، من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ [2: 394].

وأكّدَ الفرّاءُ في موطنٍ آخرَ أنّ هذهِ المقلوباتِ من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ لديهم، وأنّ بعضَها أفشى من بعضٍ في كلامِهم، غيرَ أنّهُ في هذهِ المرّةِ يعزو بعضَ هذهِ اللّغاتِ، قالَ[2 124]:" وسمعتُ بعضَ قُضاعةَ يقولُ: اجتحى مالَهُ، واللغةُ الفاشيةُ اجتاحَ مالَهُ". فهوَ، كما ترى، ينصُّ صراحةً على أنّ اجتحى لغةٌ لقُضاعةَ، وأنّ اجتاحَ هيَ اللغةُ الفاشيةُ، في إشارةٍ إلى أنّها لغةٌ غيرِ قُضاعةَ من العربِ. وعلى كلٍّ حالٍ فالّذي يبدو من كلامِ الفرّاءِ أنّ الأزواجَ اللّغويّةَ؛ صَالٍ وصَالُ، وعاثَ وعثا، وهارٌ وهارٍ، وشاكٌ وشاكٍ، وعاقٍ وعائقٌ، واجتحى واجتاحَ؛ مقلوباتٌ مردُّها تَبايُنُ اللّغاتِ العربيّةِ، كما يبدو منهُ أيضًا أنّه لا يشترطُ ـ في سِياقِ الإنباهِ على كونِ اللّفظِ من قبيلِ التّعدُّدِ اللّهجيِّ أو من المقلوبِ ـ للحكمِ على أنّ التركيبينِ لغتانِ، أنْ يتصرّفَا تصرُّفًا واحدًا مُتساويًا، إذ لو كانَ هذا الشرطُ ملحوظًا لديهِ، كما أنّهُ ملحوظٌ لدى آخرينَ؛ لوجبَ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ من (صالَ) ـ وهيَ لغةٌ في (صلى) ـ صائلٌ، كما أنّ اسمَ الفاعلِ من جَبَذَ ـ في قولِ من قالَ: إنّا مقلوبةٌ عن جذبَ ـ جابذٌ، ولوجبَ أنْ يكونَ (عاقٍ) اسمَ فاعلٍ من (عقا)، لا أنْ يكونَ أصلُهُ (عائق)، فقُلِبَ. ولكنْ ينبغي الإشارةُ إلى أنّ الفرّاءَ، بحمْلِهِ تلكَ الأزواجَ المقلوبةَ على التّباينِ اللّهجيِّ، كانَ من أولئكِ اللّغويّينَ الأَوَائِلِ الّذينَ تجاوزُوا حدَّ وصفِها بأنّها مقلُوباتٌ في كلِّ حالٍ.

وأيًّا كانَ الأمرُ فظاهرةُ القلبِ المكانيِّ فاشيةٌ في لغةِ العربِ، غيرَ أنّ الأوائلَ نصُّوا على أنّه ينبغِي التّوقُّفُ عندَ المسموعِ، ولا نُجاوزُهُ فنقيسُ عليهِ[51]؛ كما أنّ هذهِ الظّاهرةَ شيءٌ يتّسعُ بهِ أبناءُ اللّغةِ في توليدِ البنَى والتّوسُّعِ فيها، وأنّها قد ترتدُّ، ولو بوجهٍ، إلى الخطأِ الناتجِ عن السُّرعةِ في الأداءِ، ثُمَّ يفشُو هذا الخطأُ، إلى أنْ يُصبحَ حَتْمًا لُغويًّا.

ثالثًا: المماثلةُ

بينَ يديَّ في هذهِ المُباحثةِ بعضُ الإشاراتِ اللّغويّةِ التي لمحَ فيها الفرّاءُ أثرَ التّبايُنِ اللّهجيِّ الآتي ممّا عُرِفَ في الدرسِ اللغويِّ الحديثِ بقانونِ المُماثلةِ الّذي يرجِعُ في أساسِه إلى ظاهرةٍ صوتيّةٍ تستهدفُ التّجانُسَ الصوتيَّ بينَ الأصواتِ، ويعنُونَ بهِ أنَّهُ إذا التقَى في الكلامِ صوتانِ مُتّحدانِ مخرجًا، أو مُتقاربانِ فيهِ، وكانَ أحدُهما، مثلاً، مجهورًا والآخرُ مهموسًا، حدثَ بينَهما تأثيرٌ وتأثُّرٌ، كلُّ واحدٍ منهما يُحاولُ أنْ يُؤثّرَ في الآخرِ، ويمنحَهُ كلَّ خصائصِهِ، أو شيئًا منها. والمماثلةُ عندَهم قد تكونُ كُليةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ تامّةٌ بينَ الصّوتينِ، أو جزئيةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ في بعضِ خصائصِ الصوتِ، وتكونُ أيضًا تقدّميّةً إنْ أثّرَ الصوتُ الأوّلُ في الثاني، أو رجعيّةً إنْ حدثَ العكسُ، كما أنّها تكونُ إنْ كانَ الصّوتانِ مُتّصلينِ تمامًا أو مُنفصلينِ[52]. وممّا جاءَ لدى الفرّاءِ من لغاتٍ مُوجّهةٍ في ضوءِ المُماثلةِ:

1 ـ يتبدّى من حديثِ الفرّاءِ [2: 289] في أثناءِ وقوفِه على قولِهِ تعالى: ﴿ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ﴾[النمل: 22] أنَّ للعربِ لغاتٍ ثلاثًا في الطّاءِ والظّاءِ والذّالِ والدّالِ إذا جاورْنَ التّاءَ، وكُنَّ ساكناتٍ؛ اللّغةُ الأولى، ألاّ تُبدلَ هذهِ الأحرفُ تاءً، فتبقى على أصلِها، أي: أحطْتُ، ووعظْتُ، وأخَذْتُ وجلَدْتُ، واللّغةُ الثّانيةُ أنْ تُبدلَ هذهِ الأحرفُ تاءً، أي: أحتُ، ووَعَتُّ وأخَتُّ، وجلَتُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُليّةً مُتّصلةً رجعيّةً، واللّغةُ الثّالثةُ أنْ تُبدلَ التّاءُ ـ وسياقُ الكلامِ يُفضي إلى إعمامِ ذلكَ على أخواتِها الظّاءِ والذّالِ والدّالِ ـ طاءً، أي: أحَطُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُلّيةً مُتّصلةً تقدّميّةً.

ويظهرُ من حديثِ الفرّاءِ أيضًا أنَّ هذهِ اللّغاتِ مُتساويةٌ، لا تَفاضُلَ بينَها، وأنّها كُلّها جائزَةٌ مقبولةٌ. غيرَ أنَّ سيبويهِ، وفي سياقِ تعليقِهِ على قولِ بعضِ العربِ: خَبَطُّ، بدلاً من: خَبَطْتُ، ذكرَ أنَّ أعربَ اللُغتينِ وأجودَهُما أنْ تبقَى التّاءُ تاءً، و" ألاّ تقلبَها طاءً؛ لأنَّ هذهِ التّاءَ علامةُ الإضمارِ، وإنّما تجيءُ لمعنًى"[53].

2ـ وناقشَ الفرّاءُ[1: 215 ـ 216] صيغةَ الافتعالِ ممّا فاؤُهُ ذالٌ أو ظاءٌ أو ثاءٌ أو زايٌ أو صادٌ أو طاءٌ في أثناءِ وقوفِهِ على قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا تَدَّخِرُونَ ﴾[آل عمران: 49]، فذكرَ أنَّ للعربِ لغاتٍ عدّةً، سمّى أهلَها حينًا، وأغفلَ ذلكَ حينًا آخرَ.

(أ) فإذا كانَتِ الفاءُ ذالاً ففي ذلكَ لغتانِ مقبولتانِ لدى الفرّاءِ؛ فبعضُهم يقولُ: يدّخِرُ ويَدّكِرُ، وبعضُهم يقولُ: يذّخِرُ ويذّكِرُ، وعبّرَ الفرّاءُ عن هذهِ الظاهرةِ بالتّعاقُبِ؛ تعاقبِ صوتَي الدّالِ والذّالِ على الصيغةِ الواحدةِ، ثُمَّ طَفِقَ الفرّاءُ يَشرحُ طريقةَ تشكّلِ كُلٍّ من اللّغتينِ.

وتفسيرُ قولِهِ وَفقَ من يقولُ: يدّخرُ، أنَّه لمّا ثَقُلَ على اللّسانِ الجمعُ بينَ الذّالِ والتّاءِ في يَذْتَخِرُ أدغمُوا التّاءَ في الذّالِ، فصارتِ التّاءُ ذالاً حرفًا واحدً مُدغمًا، وكرِهُوا أنْ تذهبَ التّاءُ في الذّالِ، فَيَعْمَى معنَى الافتعالِ ويذهبُ، فجاءُوا بحرفٍ عَدلٍ بينَ التاءِ والذّالِ، وهو الدالُ، فصارَ اللفظُ: تدّخِرُونَ، وبناءً على ذلكَ فليسَ أحدُ الصّوتينِ بمؤثّرٍ في صاحبِهِ، وإنّما جيءَ بالدّالِ مُشدّدةً بدلاً من الذّالِ والتّاءِ.

وقد اعترضَ أبو جعفرٍ النّحاسُ على الفرّاءِ، وغلّطَهُ؛ لأنَّهم لو أدغمُوا على وَفقِ قولِ الفرّاءِ لوجبَ أنْ يُدغِمُوا الذّالَ في التّاءِ، لكونِ بابِ الإدغامِ مبنيًا على أنْ يُدغمَ الأوّلُ في الثاني[54]، فكيفَ تذهبُ التّاءُ ؟ ثُمَّ ذكرَ النّحّاسُ أنَّ طريقَ صيرورتِهِ تدّخِرُونَ،" أنَّ الذّالَ حرفٌ مجهورٌ يمنعُ النّفَسَ أنْ يَجرِيَ، والتّاءَ حرفٌ مهموسٌ يَجرِي مَعَهُ النّفَسُ، فأبدلُوا من مخرجِ التّاءِ حرفًا مجهورًا أشبَهَ الذّالَ في جهرِها، فصارَ تَذْدَخِرُونَ، ثُمَّ أُدغمتِ الذّالُ في الدّالِ فصارَ تدّخِرونَ"[55].

وأمّا تفسيرُ قولِهِ، وَفْقَ من يقولُ: يذّخرُ، فيتمثّلُ في أنَّهُ لمّا ثَقُلَ في النّطقِ الجمعُ بينَ الذّالِ والثّاءِ في يذْتَخرُ، غلّبَ أهلُ هذهِ اللغةِ، وهو القياسُ، الذالَّ على التاءِ، ولم يلتفتُوا إلى أنَّ الذّالَ المُدغمةَ حرفٌ واحدٌ، وإنّما هما حرفانِ، أُدغمَ ثانيهما وهو التاءُ، في الأوّلِ وهو الذّالُ. والملاحظُ هُنا أنَّ الفرّاءَ لا يلتفتُ إلى أنَّ التّاءَ، قبلَ أنْ تذوبَ في الذّالِ الّتي قبلَها، صارتْ أوّلاً دالاً، أي: تذْدَخرُ، ثُمَّ أُدغمتِ الدّالُ في الذّالِ، وَفْقَ المشهورِ من مذاهبِ النّحاةِ. وما جعلَهُ الفرّاءُ قياسًا عدّهُ آخرونَ وجهًا ليسَ بالمرضيِّ عنهُ، قالَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[56]:" وإنْ شئتَ أدغمتَ الدّالَ في الذّالِ، فقلتَ: تذّخرُون، وليسَ بالوجهِ".

(ب) وإذا كانَتِ الفاءُ ظاءً، فذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ يتعاقبُ على الصيغةِ الطّاءُ والظّاءُ، فمنهم من يقولُ: يطّلمُ، والأصلُ فيهِ: يظتلمُ، فجاءُوا بالطاءِ عَدلاً بينَ الظّاءِ والتاءِ، ومنهم من يقولُ: يظّلمُ، بتغليبِ الظّاءِ على التاءِ، أي أنَّ تفسيرَهما كتفسيرِ يدّخرُ ويذّخرُ، وفيهما من القولِ كالّذي في يدّخرُ ويذّخرُ. وثَمَّ لغةٌ ثالثةٌ، وهي يظطّلمُ، بإبدالِ تاءِ افتعلَ طاءً.

(ج) وكذلكَ إذا كانتِ الفاءُ ثاءً ففيها لغتانِ؛ لُغةُ بني أسدٍ الّذينَ يقولُونَ: اثّغَرَ، بإدغامِ تاءِ افتعلَ في الثّاءِ فاءِ الكلمةِ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ هذهِ اللغةَ كثيرةٌ فيهم خاصّةً. ووجهُ تصييرِ الثاءِ تاءً تشابهُ التاءِ والثّاءِ في الهمسِ، وتدانيهما مخرجًا؛ ولهذا قلبُوا الثّاءَ تاءً وأدغمُوا؛ ليكونَ الصّوتُ نوعًا واحدًا. واللغةُ الثانيةُ، وهيَ لغيرِ بني أسدٍ من العربِ، فيقولُونَ: اثْغَرَ، فيُغلّبُونَ الثاءَ على التاءِ، وهذهِ اللغةُ هي القياسُ كما يرى الفرّاءُ. وناقشَ ابنُ جنّي[57] اللغتينِ، فقوّى الأولى، وجعَلَها الأشهرَ.

(د) وإذا كانتِ الفاءُ زايًا، ففي الافتعالِ لغتانِ أيضًا؛ فمنهم من يقولُ: ازْدجَرَ، والأصلُ فيها: ازتَجَرَ، ثُمَّ جيءَ بالدالِ عَدْلاً بينَ الزايِ والتاءِ، لشبهِهِ بهما، فجُعِلَ مكانَ التاءِ ومكانَ الزّايِ، ومنهم من يقولُ: مُزْجرٌ، فيُغلّبُ الزايَ على التاءِ، كما غلّبَ التاءَ في: اتّغرَ.

(هـ) وإذا كانتِ الفاءُ صادًا ففيها كذلكَ لُغتانِ؛ أنّ بعضَ بني عُقَيلٍ يُغلّبُ الصّادَ على التّاءِ، كقولِ أحدِهم:" عليكَ بأبوالِ الظِّباءِ فاصْعِطْها فإنّها شِفاءٌ للطّحَلِ". وهاهُنا قرّرَ الفرّاءُ أنّ تاءَ الافتعالِ تُصبحُ طاءً مَعَ الصّادِ والضّادِ، وأنّ ذلكَ الفصيحُ المسموعُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ﴾[المائدة: 3]، وكقولِهِ جلّ ثناؤُهُ: ﴿ وَامُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيهَا﴾ [طه: 132].

وعلى كلِّ حالٍ فليسَ بخافٍ أنّ اللّغاتِ المذكورةَ آنفًا في صيغةِ الافتعالِ إنّما تشكّلتْ وتخلّقتْ بأثرٍ من تجاوُرِ الأصواتِ، وأنّ هذه الأصواتَ بينَها علاقةٌ صوتيّةٌ، سوّغتْ ذلكَ، وتتمثّلُ هذهِ العلاقةُ في التشابهِ بينَ الصوتينِ المُتجاورينِ في الصّفةِ أو المخرجِ، وقد أشارَ الفرّاءُ مُلمِحًا إلى هذهِ العلاقةِ، وعبّرَ عنها بالحرفِ العَدْلِ، كما ألحّ الدرسُ الحديثُ على ضرورةِ وُجودِ مثلِ هذهِ العلاقةِ الصوتيّةِ بينِ الأصواتِ المُتجاورةِ؛ ليتمَّ التأثيرُ إبدالاً أو مُماثلةً[58].

رابعًا: الإبدالُ

تقتربُ هذهِ المُباحثةُ من سابقتِها من جهةٍ، وتختلفُ عنها من جهةٍ أخرى، فكلتاهما فيها إبدالُ حرفٍ بآخرَ، غيرَ أنّ الإبدالَ في الأولى كانَ أثرًا من آثارِ تجاورِ صوتينِ بينَهما علاقةٌ صوتيّةٌ أدّتْ إلى تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ، وليسَ الأمرُ كذلكَ هُنا، لكونِهِ، في الأعمِّ الأغلبِ، يتمثّلُ في الحرفينِ المُتقاربينِ صفةً أو مخرجًا، يُستعملُ أحدُهما مكانَ الآخرِ، ويُبدلُ منهُ. وهذهِ جملةُ ما جاءَ لدى الفرّاءِ مُفسّرًا في ضوءِ التّباينِ اللّهجيِّ.

1 . ذكرَ الفرّاءُ أنّ العربَ تُبدلُ الفاءَ بالثاءِ لتقاربِهما في المخرجِ، كجَدَثٍ وجَدَفٍ والأثافيِّ والأثافيِّ، وأنّه سمعَ" كثيرًا من بني أَسَدٍ مثلَ هذا الإبدالِ في المَغَافِيرَ المَغَاثيرِ"[1:41]. وذكرَ الفرّاءُ [3: 241] أيضًا أنّهم يُبدلُونَ القافَ بالكافِ، مثل: تكهر في تقهر، ولكنّهُ اشترطَ لمثلِ هذا الإبدالِ أنْ يتقاربَ الحرفانِ في المخرجِ، فإذا تقاربَا مخرجًا تعاقبَا في اللغاتِ. وظاهرُ كلامِهِ في موضعٍ آخرَ في (المعاني) [3 : 274]أنّ بني أسدٍ هم أيضًا مَنْ يُبدلُ الكافَ بالقافِ. وأكدَّ أبو حيانَ أنّ (تكهر) لغةٌ بمعنى تقهر، ولكنّه لم يَنصُّ على أصحابِ هذا اللغةِ[59]. وأكّدَ المُحدثُونَ تقاربَ القافِ والكافِ، وأنّهُ" لا فرقَ بينَ القافِ كما ننطقُ بها، وبينَ الكافِ إلاّ في أنّ القافَ أعمقُ قليلاً في مخرجِها"[60].

والّذي لا ريبَ فيهِ أنَّ التّبادُلَ بينَ صوتَي القافِ والكافِ لهُ ما يُسوِّغُهُ، فهُما صَوتانِ مُتدانيانِ في المخرجِ، ولعلَّ هذا ما نُسوِّغُ بهِ قلبَ القافِ كافًا في لهجةِ ناسٍ من أهلِ فلسطينِ ، وبخاصّةٍ ريفُها، فيقولُون: كَلْبِي بدلاً من قَلْبِي، وكَهَرْنِي بدلاً من قَهَرَنِي، وكَاعةُ بدلاً من قَاعَةٍ ، ونحوُ هذا كثيرٌ على ألسنتِهم.

2 . وأشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ الحاءَ تُبدلُ من العينِ، فـ (بُعْثِرَ وبُحْثِر) لغتانِ، وأنَّه سمعَ (بُحْثِرِ) من بعضِ أعرابِ بني أسدٍ[3: 286]. والمسوّغُ في معاقبةِ الحاءِ العينَ أنَّ مخرجَهما واحدٌ، وهو الحلقُ، على الرغمِ من أنَّ بينَهما فرقًا يكمنُ في الحَاءَ صوتٌ مهموسٌ والعينَ صوتٌ مجهورٌ[61].

وقد يكونُ نافعًا في سياقِ هذهِ المُباحةِ أنْ يُذكَرَ أنَّ المُعاقبةَ بينَ صوتَي الحاءِ والعينِ توجدُ في لهجاتٍ عربيّةٍ أخرى، ولكنّها بالضدِّ، أعنِي ما يُعرفُ عندَ اللّغويّينَ بالفحفحةِ المنسوبةِ إلى هُذيلٍ، ففيها تُبدلُ الحاءُ عينًا في كلمةِ (حتّى) وحدَها، ومنهُ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ : ﴿ عَتّى حِينٍ﴾ [يوسف: 35. والّذي في المصحفِ: حَتّى حِينٍ]. وهذا دفعَ بعضَ المُحدثينِ ـ مُسوّغًا الإبدالَ ـ إلى أنْ يَعودَ إلى أخواتِ العربيّةِ من السّاميات، ليُقرّرَ أنّها في العبريّةِ والآراميةَ عينُ ودالُ: (عد)[62].

3 . وأشارَ أيضًا إلى العربَ تُبدِلُ الباءَ ميمًا لتقاربِ مخرجيهما، في نحوِ: ليسَ هذا بضربةِ لازبٍ ولازمٍ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ مَن يقولُ: لازبٌ، ومَن يقول: لازمٌ، وأنَّ منهم، وهم قيسٌ، يُبدلُون الزايَ تاءً، فيقولُونَ: لاتِبٌ[3: 384]. ومعلومٌ تآخي الباءِ والميمِ لدى علماءِ الأصواتِ، فكلاهُما صوتٌ مجهورٌ شفويٌ[63] ، فقد يكونُ هذا هو السّببَ في تعاوُرِهما في هذا المثالِ، أمّا العلاقةُ بينَهما وبينَ التّاءِ فغيرُ واضحةٍ، إذْ إنَّ التّاءَ صوتٌ مهموسٌ سنّيٌ[64].

4. وأشارَ الفرّاءُ [2:164] إلى إبدالِ الجيمِ شينًا في (أَجاءَ)، وذكرَ أنّها بالجيمِ لغةُ أهلِ الحجازِ وأهلِ العاليةِ، وبالشينِ لغةٌ تميميّةٌ. ولا ريبَ في أنَّ لتقارُبِ مخرجِ صوتي الجيمِ والشّينِ، إذ إنّهما من أصواتِ وسطِ الحنكِ[65]، أثرًا في قلبِ الجيمِ شينًا عندَ بني تميمٍ في (أَجاءَ) و (أَشَاءَ)، ومُسوغًا لهُ. ولا زالَ يعرضُ لصوتِ الجيمِ في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ شيءٌ يُشبهُ ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ، فالنّطقُ العاميُّ للجيمِ في سوريا وبعضِ بلادِ المغربِ، يجعلُها مثلَ الصوتِ الأخيرِ في كلمةِ (rouge) الفرنسيّةِ(= رُوج)، إذ تبدو شينًا مجهورةً[66]، وهو ما باتَ يُعرفُ لديهم بالتعطيشِ، ولعلَّ هذا وغيرَهُ ما دفعَ بعضَهم للقولِ: إنَّ الجيمَ " تطوّرَتْ تطوُّرًا كبيرًا في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ، فطورًا نسمعُها في ألسنةِ القاهريّينَ خاليةً من

التعطيشِ، كما هو الحالُ في سوريا، وأخرى نجدُها صوتًا آخرَ يبعُدُ إلى حدٍّ كبيرٍ عن الصوتِ الأصليِّ، مثل نطقِ بعضِ أهالي الصّعيدِ حينَ ينطقُونَ بها دالاً"[67].

5. ومنهُ أيضًا أنّ العجَميَّ من الأسماءِ ممّا آخرُهُ لامٌ، كإسماعيلَ وميكائيلَ وإسرائيلَ وإسرافيلَ وشراحيلَ وجبريلَ يكونُ بالنونِ عندَ بني أسَدٍ، وباللامِ عندَ سائرِ العربِ[2: 391]. وأنبهَ الجواليقيُّ إلى بعضِ الأعلامِ الآنفةِ، وذكرَ أنّ العربَ كثيرًا ما يجترئُونَ على تغييرِ الأسماءِ الأعجميّةِ عندَ استعمالِها، فيُبدلُونَ الحروفَ التي ليستْ من حروفِهم إلى أقربِها مخرجًا ، وأنّ لهم في بعضِها لغاتٍ مختلفةً، وذكرَ من ذلك إسماعيلَ وإسماعينَ[68]، وأضافَ إلى إسرائيلَ وإسرائينَ لغةً ثالثةً هي إسْرَالُ[69]، وإلى جِبريلَ وجبرينَ خمسَ لغاتٍ[70].

ولا شكَّ في أنّ توافقَ اللامِ والنّونِ صفةً ومخرجًا، فكلٌّ منهما صوتٌ مجهورٌ سِنّيٌّ[71]، مُسوّغٌ لتعاوُرهما في المُثلِ الآنفةِ، وبعضُ هذهِ الأسماءِ، كإسماعينَ وجِبرينَ ، ما زالَ جاريًا بالنّونِ على ألسنةِ أهلِ بعضِ البلدانِ العربيّةِ، كمِصْرَ وفِلسطينَ.

خامسًا: كسر حرف المضارعة

أشارَ الفرّاءُ إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ في موضعينِ في (المعاني). ففي الموضعِ الأوّلِ اكتفى بالإشارةِ فقط إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ من غيرِ أنْ يذكرَ أنّ ذلكَ لغةٌ[1: 78] ، وفي الموضعِ الثاني [1: 271] ذكرَ أنّ ذلكَ لغةٌ، ولكنّهُ لمْ يُعيِّنْ أصحابَها.

وقد نصَّ سيبويهِ على أنّ كسرَ أوائلِ الأفعالِ المضارعةِ لغةُ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ[72]. أمّا الأخفشُ فعزَا كسرَ أحرفِ المُضارعةِ إلى بنَي تميمٍ وحدَهم، إلاّ الياءَ، فإنّهم لا يكسرُونَها؛" لأنّ الكسرَ من الياءِ، فاستثقلُوا اجتماعَ ذلكَ" إلا في بابِ (وَجِلَ) فإنّهم يكسرُونَ الياءَ أيضًا؛" لأنّ الواوَ قد تحوّلتْ إلى الياءِ مَعَ التّاءِ والنّونِ والألفِ، فلو فتحُوها استنكرُوا الواوَ، ولو فتحُوا الياءَ لجاءتِ الواوُ، فكسرُوا الياءَ، فقالُوا: يِيْجَل، ليكونَ الّذي بعدَها ياء، وكانتِ الياءُ أخفَّ مَعَ الياءِ من الواوِ مَعَ الياءِ؛ لأنّهُ يُفرُّ إلى الياءِ من الواوِ، ولا يُفرُّ إلى الواوِ من الياءِ"[73].

وأمّا ابنُ جنّي، فنسبَ الكسرَ مرةً إلى تميمٍ، وقيّدَه فيما عينُ ماضيهِ مكسورةٌ، كعَلِمَ - تِعلمُ[74]، ونسبَه مرّةً أخرى إلى بهراءَ[75]. ولكنّ ابنَ منظورٍ أضافَ إلى أهلِ الحجازِ قومًا من أعجازِ هَوازنَ وأزْدِ السّراةِ وبعضِ هُذيلٍ، وجعلَ الكسرَ لغةَ قيسٍ وتميمٍ وأسَدٍ وربيعةَ وعامّةِ العربِ[76]، وجعلَها في موضعٍ آخرَ من (اللسانِ) لغةً لبعضِ العربِ من غيرِ تفصيلٍ[77]. وخصَّ ابنُ خالويهِ بني أسدٍ وحدَهم بكسرِ أوّلِ المُضارعِ، ثُمَّ ذكرَ أنّ من كسرَ النّونَ والتّاءَ والهمزةَ لم يكسرِ الياءَ، فيقولُ: يِعلمُ، استثقالاً للكسرةِ في الياءِ، ثُمَّ أضافَ أنّهُ حُكيَ الكسرُ فيها، وأنّ ذلكَ شاذٌ[78].

سادسًا: تركُ الهمزِ

ناقشَ الفرّاءُ تركَ الهمزِ في غيرِ موضعٍ من (المعاني)، [ينظر: 2: 204، و 356] فذكرَ أنّ لغةَ قريشٍ تركُ الهمزِ بإحلالِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ محلّهُ، وسكتَ عمّنْ يُحقّقُ الهمزَ، وهم تميمٌ. وذكرَ الفرّاءُ في موضعٍ آخرَ [3: 282] أنّ بعضَ أهلِ الحجازِ يهمزُونَ ما غيرُهم يُتركُ همزَهُ، قالَ مُعلقًا على قولِهِ تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ ﴾[البينة: 7]:" البريّةُ غيرُ مهموزةٍ، إلاّ أنّ بعضَ أهلِ الحجازِ همزها". وقد وثّقَ بعضُ العلماءِ أنّ تركَ الهمزِ من لغةِ أهلِ الحجازِ[79]، وأضافَ بعضُهم إليهم هُذيلاً وأهلَ مكّةَ والمدينةِ[80]، بل إنّ تركَ الهمزِ منسوبٌ أيضًا إلى بعضِ التّميميّينَ[81].

ولعلّ الباعثَ على تركِ الهمزِ عندَ من اقترفَهُ هو الفِرارُ من ثِقلِ اللفظِ بالهمزةِ، والجُنوحُ إلى الخفّةِ، والتقليلُ من الجُهدِ العضليِّ المبذُولِ في نُطقِها، إذْ عندَ النُّطقِ بها تنطبقُ فتحةُ المِزمارِ انطباقًا تامًّا، فلا يُسمحُ للهَواءِ بالنّفاذِ إلى الحلْقِ، ثُمّ تنفرج فتحةُ المِزمارِ فينفذُ الهواءُ فجأةً مُحدثًا صوتًا انفجاريًّا[82]، ولا ريبَ في أنّ في هذا العملِ جُهدًا رُبّما يفضُل مثلَهُ عندَ النُّطقِ بصوتٍ آخرَ، ولهذا وَصفَ بعضُ المحدثينَ الهمزةَ بأنّها من أشقِّ الأصواتِ، ممّا دفعَ بعضَ اللّغاتِ العربيّةِ إلى نبذِ الهمزَةِ وتركِها، وتمثّلَ ذلكَ بتخفيفِها إبدالاً وحذفًا ونقلاً، أو غيرَ ذلكَ[83].

مظاهرُ التّبايُنِ الصرفيِّ

على الرّغمِ من أنّ بعضَ ما سِيقَ آنفًا من مظاهرَ ضمنَ المستوى الصوتيِّ يصلحُ أنْ يكونَ أيضًا ضمنَ مظاهرِ المستوى الصرفيِّ، إلاّ أنّنا لنَ نعودَ إليهِ، خشيةَ التطويلِ. وجملةُ ما وردَ في (معاني القرآنِ) ممّا مردّهُ التّبايُنُ اللهجيُّ ضمنَ هذه المُباحثةِ يتمثّلُ في الآتي:

(1) فَعَلَ وأَفْعَلَ:

أشارَ الفرّاءُ إلى أنّ فَعَلَ وأَفْعَلَ صيغتانِ تأتيانِ بمعنًى واحدٍ في غيرِ موضعٍ من (المعاني) ، وأنّ ذلكَ لغتانِ، وكانَ أحيانًا يكشفُ عن أصحابِهما، وأحيانًا أخرى يسكتُ، ومن ذلكَ.

1. ذكرَ الفرّاءُ[1: 212] في أثناءِ وُقوفِهِ على قولِهِ تعالى: ﴿ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: 39] أنّ (يُبَشِّرُكَ) يُقرأُ بالتشديدِ والتخفيفِ، ثُمّ ذكرَ أنّ المُشدّدَ منهُ على بِشاراتِ البُشَراءِ، وأنّ المُخفّفَ من جهةِ الإفراحِ والسُّرُورِ، ثُمّ أضافَ أنّ بَشَرَ وأبشَرَ، يكونَانِ بمعنًى واحدٍ، وأنّ أَبشرتُ لغةٌ حِجازيّةٌ، وأنّ بَشَر لغةٌ سمِعَها هو من عُكْلٍ، ورواها الكسائيُّ عن غيرِهم، وأضافَ لغةً أُخرَى لم يَعزُها وهي بَشِرَ بكسرِ العينِ.

وعرضَ ابنُ القطّاع[84] لِلُغاتِ (بشر)، فذكرَ أنّ بَشِرَ وأَبْشَرَ بمعنًى، وأَنّ بَشِرَ لغةٌ دونَ أنْ يَعزُوَها، وأمّا بَشَرَ بالفتح فذكرَ ابنُ القطّاع أنّها لِقُضاعةَ، وخالفَ الفيّوميُّ[85] فعزَا بَشَرَ إلى تِهامةَ، وكلا العَزوَينِ مخالفٌ لِما ذكرَهُ الفرّاءُ إذ جعلَ بَشَرَ لِعُكْلٍ. وأيًا كانَ الأمرُ فلا وجهَ لإنكارِ أبي حاتمٍ تخفيفَ بَشَرَ[86]، لكونِ التخفيفِ لغةً مشهورةً لِعُكلٍ أو قُضاعةَ.

2 . جَبَرَ وأَجْبَرَ لغةٌ لبعضِ العربِ. ذكرَ الفرّاءُ[3:81] في أثناءِ تفسيرِهِ قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيهِمْ بِجَبّارٍ ﴾[ق: 43] أنّ الجبّارَ بمعنى السُّلطانِ، والمعنَى: لستَ عليهم بِمُسَلَّطٍ، ونقلَ عن الكلبيِّ أنّ المعنَى: لم تُبعَثْ لِتَجْبُرَهم على الإسلامِ والهُدى، إنّما بُعثتَ مُذكّرًا، وذلكَ قبلَ أنْ يُؤمرَ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ بقتالِهم.

وأيًّاما يكنْ معنى الجبّارِ في الآيةِ فاشتقاقُهُ مُشكِلٌ. ووجهُ إشكالِهِ، كما يرَى الفرّاءُ، أنّ العربَ تشتقُّ بناءَ فَعّالٍ صيغةً للمُبالغةِ من فَعَلْتُ، فيقولُونَ: دَخّالٌ من دخَلْتُ، وخَرّاجٌ من خَرَجْتُ، ولا تشتقُّهُ من أفعلْتُ، فلا يقولونَ من أدخَلْتُ: هذا دَخّالٌ، ولا من أخرجْتُ: هذا خَرّاجٌ، بمعنَى هذا مُدخِلٌ، وهذا مخرِجٌ، إلاّ ما أتَى عنهم شاذًّا، كقولِهم: دَرّاكٌ من أَدركْتُ، وعليهِ فيُمكنُ حملُ الجَبّارِ على أنّهُ من أَجْبَرَ شُذوذًا. ثمّ ذكرَ الفرّاءُ أنّ بعضَ العربِ يقولُ: جَبرَهُ على الأمرِ، يُريدُ أجبرَهُ، وبناءً على ذلكَ" فالجبّارُ من هذه اللغةِ صحيحٌ يُرادُ بهِ: يَقْهَرُهم ويَجْبُرُهم".

وكلامُ الفرّاءِ آنفًا مبنيٌّ على أنّ العربَ لم تستعملْ من الجبّارِ فعلاً ثلاثيًّا مُشدّدَ العينِ، أي لم تقلْ: جَبّرَ فهو جبّارٌ، وإنّما قالتْ: تجبّرَ فهو مُتجبّرٌ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فلا بدّ من حملِ الجبّارِ إمّا على أنّهُ من أجبرَ شاذًّا، وإمّا على أنّهُ من أجبرَ التي بمعنى جبرَ.

وناقشَ الزّجّاجيُّ الإشكالَ في اشتقاقِ الجبّارِ، فأنبَهَ ابتداءً إلى أنّ الأصلَ في فَعّالٍ أنْ يُشتقَّ من الفعلِ الثلاثيِّ المُضعّفِ العينِ، الذي أصلُهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنّهُ لا يُشتقُّ من الرُّباعيِّ، فلا يُقالُ من دحرجَ: دَحّارٌ أو دَحّاجٌ؛ لاختلالِ البناءِ بسقوطِ حرفٍ منهُ؛ لأنّ المعنَى إنّما يكملُ بكمالِ الحروفِ[87]، ثُمّ اعترفَ الزّجّاجيُّ بأنّ الجبّارَ بناءٌ خرجَ على هذا الأصلِ؛ لعدمِ وجودِ جَبَرَ في اللّغة، وعليهِ فالجبّارُ، وَفْقَ رأيِهِ، مَبنيٌّ على غيرِ الفعلِ المُستعملِ[88].

وأنبهَ الزّجّاجُ[89]، مؤكّدًا ما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ، إلى أنّ جَبَرْتُ الرّجلَ على الأمرِ وأجْبَرْتُهُ، بمعنًى واحدٍ، أي أكرهتُهُ عليهِ. ولم يُعيّنِ الفرّاءُ ولا الزّجّاجُ أصحابَ كلِّ لغةٍ، إلاّ أنّ ابنَ القطّاع[90] ذكرَ أنّ جَبَرْتُكَ على الأمرِ بمعنَى أكرهتُكَ لُغةُ بني تَميمٍ.

3. عَصفَت الريحُ وأَعْصفَت. قالَ الفرّاءُ:" وبالألفِ لغةُ لبني أسدٍ"[1: 460]. وأكّدَ غيرُ واحدٍ[91] أنَّ أَعصفَتْ في لغةِ بني أسدٍ، واكتفَى جماعةٌ[92] بالإشارةِ فقطْ إلى أنَّ عَصفَتِ الرّيحُ وأَعْصفَتْ بمعنًى.

4. فتنَ وأفتنَ. قالَ الفرّاءُ [3: 394] مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ عليهِ بِفَاتِنِينَ ﴾ [الصافات: 162]:" وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: بِمُفْتِنِينَ. أهلُ الحجازِ فتنْتُ الرّجلَ، وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: أفتنْتُهُ". وأكّدَ الجوهريُّ[93] مُردِّدًا كلامَ الفرّاءِ أنَّ فتنَ لغةُ أهلِ الحجازِ، وأفتنَ لغةُ أهلِ نجدٍ.

5. ووَقفَ الفرّاءُ[1: 173] على قولِهِ تعالى: ﴿ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾[البقرة:258] وأنَّ الحسنَ قرأَ: (كَيْفَ نَنْشُرُهَا)، فذكرَ أنَّ الحسنَ ذهبَ إلى النّشْرِ والطّيِّ، أي نشرِ الثّوبِ وطيِّهِ، كأنَّ الموتَ طواهَا والإحياءَ نشرَها، وأنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ في الميّتِ: أنشرَ اللهُ الموتى فنَشَرُوا، إذا حَيُوا، ثُمَّ ذكرَ إمكانَ حملِ قراءةِ الحسنِ على أنْ يكونَ نَشرَ بمعنَى أَنْشرَ، أي عادَ وحيِيَ، وأنَّ ذلكَ سمِعَهُ من بني الحارثِ.

وأشارَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[94] إلى هذهِ القراءةِ فذكرَ أنّها قراءةُ ابنِ عبّاسٍ والحسنِ، وأنَّ المعروفَ في اللغةِ أنْ يُقالَ: أنشرَ اللهُ الموتَى، وأنَّهُ يمكنُ أنْ يُحملَ نَنْشُرُها على معنَى نشرتُ الثوبِ، ولكنّهُ لم يُشرْ إلى أنَّ ذلكَ لغةٌ، بل اكتفَى بالقولِ:" وقيلَ".

ومهما يكنْ من الأمرِ، فقد أنبهَ بعضُ النّحويّينَ إلى أنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ لُغتانِ[95]، كلُّ واحدةٍ منهما لغةُ قومٍ، ثُمَّ تختلطُ اللّغتانِ، فتستعملانِ بمعنًى واحدٍ في آنٍ مَعًا. وإذا كانَ مذهبُ الفرّاءِ، كما هو مذهبُ كثيرٍ من النّحويّينَ، أنَّ فَعَلَ وأَفعلَ بمعنًى، فمذهبُ الرّضيِّ أنَّ في أفعلَ معنًى ليسَ في فَعَلَ، وهو التأكيدُ والمُبالغةُ[96].

(2) الجمع:

ناقشَ الفرّاءُ الجمعَ في غيرِ موضعٍ في (المعاني). وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِ في ضوءِ تعدُّدِ اللهجاتِ.

آ. ذكرَ الفرّاءُ [3: 125] أنَّ ما كانَ على فَعُولٍ أو فَعيلٍ أو فِعالٍ فإنّه يُجمعُ على مثالِ فُعُلٍ مُثقّلاً، سواءٌ أكانَ مُذكّرًا أم مُؤنّثًا، كرَسُولٍ ورُسُلٍ، وسَبِيلٍ وسُبُلٍ، وكِتابٍ وكُتُبٍ، وذكرَ أنَّ لغةَ تميمٍ وبكرٍ تخفيفُهُ.

وأشارَ سيبويهِ إلى هذه اللغةِ، ونسبَها أيضًا إلى بكرِ بنِ وائلٍ وإلى أُناسٍ كثيرٍ من بني تميمٍ، وذكرَ أنَّ هؤلاءِ يُسكّنُونَ المُتحرّكَ استخفافًا، كراهةَ تتابُعِ الضمّتينِ[97]. وظاهرةُ تخفيفِ فُعُلٍ ذائعةٌ

في اللهجاتِ العربيّةِ، سواءٌ أكانَ مُفردًا كعُنُقٍ، أم جمعًا كرُسُلٍ، بل إنّ بعضَهم قد جعلَهُ قياسًا مُطّردًا في الجمعِ؛ لثِقلِ الجمعِ، وخفّةِ المُفردِ[98].

ب ـ وذكرَ الفرّاءُ [3: 70] أنّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فُعْلَةٍ، كحُجْرةٍ وغُرفةٍ، ضَمُّ أوّلِهِ وثانيهِ، فتقولُ: حُجُراتٌ وغُرُفاتٌ، ثمّ أشارَ إلى أنّ بعضَ العربِ يفتحُ ثانيَهُ، فيقولُ: حُجَراتٌ وغُرَفاتٌ، وقرّرَ أنّ الضمَّ أجودُ. وقدَ أوْضَحَ الفرّاءُ في موضعٍ سابقٍ في (المعاني) [2: 330] أنّ العلّةَ في ضمِّ الثاني هي إتباعُ الثاني الأوّلَ.

وذكرَ أبو حيّانَ أنّ فتحَ الثاني لغةٌ حَكاها الأخفشُ وغيرُه، ثُمّ ذكرَ أنّ قومًا زعمُوا أنّ الفتحَ" إنّما هو على أنّهُ جمعُ غُرَفٍ الذي هو جمعُ غُرْفةٍ، فهو جمعُ جمعٍ"[99]. ولا يخفى أنّ الزاعمَ هو الفرّاءُ، وهو القائلُ قالَ:" وكلُّ جمعٍ كأنْ يُقالَ في ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غُرَفٌ وحُجَرٌ، فإذا جمعتَهُ بالتاءِ نصبتَ ثانيَهُ".

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ أنّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فِعْلةٍ أنْ تجمعَ على فِعَلٍ، لا أنْ تُجمعَ بالتاءِ، كنِعْمَةٍ ونِعَمٍ وسِدْرَةٍ وسِدَرٍ، ثمّ ذكرَ أنّ العربَ قلّما تجمعُها بالتاءِ، وأنّهم كرِهُوا ذلكَ؛" لأنّهم يُلزِمُونَ أنفُسَهم كسرَ ثانيهِ إذا جُمِعَ؛ كما جمعُوا ظُلْمةً على ظُلُماتٍ، فرفعُوا ثانيَها إتباعًا لرفعَةِ أوّلِها، وكما قالُوا:حَسَراتٌ فأتبعُوا ثانيَها أوّلَها. فلمّا لزِمَهم أنْ يقولُوا: بِنِعِماتٍ استثقلُوا أنْ تَتوالى كسرتانِ في كلامِهِم؛ لأنّا لم نجدْ ذلكَ إلاّ في الإبِلِ وحدَها. وقدْ احتملَهُ بعضُ العربِ، فقالَ: نِعِماتٌ وسِدِراتٌ"[2: 330]. ونقلَ أبو حيّانَ أنّ جمعَ فِعْلَةٍ على فِعِلاتٍ مقصورٌ على المسموعِ عندَ الفرّاءُ، وأنّ الكوفيّينَ لا يجيزُونَ هذا الجمعَ، وأنّ هذا الجمعَ لغةٌ نصّ عليها الأخفشُ، وأجازَها سيبويهِ، ونصّ على اطّرادِها[100].

د ـ ومن ذلكَ أنّ فَعْلةً وجمعَها على فَعْلاتٍ كصَدُقةٍ وصَدُقاتٍ لغةُ أهلِ الحجازِ، وبنو تميمٍ يقولُونَ صُدْقَةٌ وصُدْقاتٌ، ومثلُ ذلكَ المَثُلاتُ بلغةِ أهلِ الحجازِ وتميمٌ تقولُ المُثْلاتُ [2: 59]. وكانَ الأخفشُ عزا إسكانَ الدّالِ في صُدْقةٍ إلى تميمٍ أيضا[101].

(3) المشتقات:

ناقشَ الفرّاءُ اشتقاقَ المصدرِ واسمِ الزّمانِ والمَكانِ واسمِ الآلةِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ في غيرِ موضعٍ من (معاني القرآنِ)، وأسهبَ في ذلكَ أحيانًا. وهذا ما جاءَ لديهِ في هذه المباحثةِ ممّا فيهِ أكثرُ من لُغةٍ.

آ. ذكرَ الفرّاءُ [1: 124] أنّ من العربِ مَن يقولُ: فسدَ الشيءُ فُسُودًا، من غيرِ تعيينٍ. وأنبهَ غيرُهُ[102] إلى الفُسُودِ، وأنّهُ مصدرُ فَسَدَ وفَسُدَ دونَ أيِّ إشارةٍ أنّ الفُسودَ لغةٌ خاصّةٌ لبعضِ

العربِ، أمّا الذُهوبُ فهو مصدرٌ مشهورٌ في مصادرِ الفعلِ ذهبَ، وأمّا الكُسُودُ فقد أغفلتْ ذكرَهُ المعاجمُ[103] إلاّ بعضَها[104].

ب ـ وذكرَ الفرّاءُ[3: 229] في أثناءِ تفسيرِهِ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[النبأ: 28] أنّ مصدرَ فَعّلَ هو فِعّالٌ في لغةِ اليمنِ. وأكّدَ ابنُ منظورٍ ذلكَ إذ ذكرَ نقلاً عن اللّحيانيِّ أنّ الكسائيَّ قالَ:" أهلُ اليمنِ يجعلُونَ مصدرَ فَعّلتُ فِعّالاً، وغيرُهم من العربِ تفعِيلاً"[105].

وقصدَ أبو جعفرٍ النحاسُ[106] الإساءةَ، على عادتِهِ في الأعمِّ الأغلبِ، للفرّاءِ إذْ لم يُسمّهِ باسمِهِ، إذ ذكرَ أنّ الكِذّابَ على قولِ بعضِ الكوفيّينَ لغةٌ يمنيّةٌ، وأنّ هذا القولَ لا يحصُلُ منه كثيرُ فائدةٍ، وذهبَ إلى أنّهُ، وَفْقَ مذهبِ سيبويهِ،" مصدرُ كذّبَ على الحقيقةِ"، ولعلّهُ يُريدُ بقولِهِ:" على الحقيقةِ" أنّهُ ليسَ لغةً يمنيّةً، بل هو لغةُ العربِ. والّذي في (الكتابِ) أنّ المصدرَ من فَعّلتُ هو التّفعيلُ، وأنّ ناسًا قد يأتُونَ بالمصدرِ منهُ على الفِعّالِ، قالَ [107]:" وَأَمّا فَعّلتُ فالمصدرُ منهُ على التفعيلِ... وقد قالَ ناسٌ: كَلّمتُهُ كِلاّمًا، وحَمّلتُهُ حِمّالاً".وذهبُ بعضُ النّحويّينَ إلى أنّ فِعّالاً بمعنًى التّفعيلِ مُطّردٌ شائعٌ في كلامِ الفُصحاءِ، وأنّهُ في الآيةِ أقامَ الكِذّابَ مقامَ" التكذِيبِ للدّلالةِ على أنّهم كذّبُوا في تكذِيبِهم"[108].

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ أنّ اسمَ الزمانِ والمكانِ ممّا كانَ مضارعُهُ مكسورَ العينِ يأتي على وزنِ مَفْعِلٍ مكسورَ العينِ، كهَلَكَ يَهْلِكُ مَهْلِكٌ، وأنّ المصدرَ يأتي على وزنِ مَفعَلٍ مفتوحَ العينِ كضَرَبَ يَضرِبُ مَضْرَبٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مفتوحَ العينِ فإنّ العربَ تُؤثِرُ فتحَ عينِ مَفعَلٍ في اسمِ الزمانِ والمكانِ والمصدرِ، وأنّ منهم من يكسرُ العينَ في اسمِ المكانِ والزمانِ، فيقولُ: مَجْمِعٌ، ولكنّ ذلكَ قليلٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مضمومَ العينِ آثرتِ العربُ فتحَ عينِ مفعلٍ في المصدرِ واسمِ المكانِ والزمانِ إلاّ ما جاءَ مكسورَ العينِ كالمَسجِدِ والمَطلِعِ والمشرِقِ والمَسْقِطِ والمَفْرِقِ والمَجزِرِ والمَسْكِنِ والمرفِقِ من رَفَقَ يَرْفُقُ والمَنْسِكِ من نسَكَ يَنسُكُ والمَنْبِتِ، ثُمَّ قرّرَ الفرّاءُ أنّ العربَ جعلتِ الكسرَ علامةً لاسمِ المكانِ والزمانِ والفتحَ علامةً للمصدرِ، وأنّ بعضَ العربِ يفتحُ عينَ مفعلٍ اسمَ مكانٍ وزمانٍ، فيقولُ: مَسْكَنٌ ومَسجَدٌ ومطلَعٌ[2: 148 ـ 149]. وفي مواضعَ أخرَ من (المعاني) عينَ الفرّاءُ أصحابَ بعضِ هذه اللغاتِ. فقد ذكرَ أنّ المَنسَكَ بفتحِ السينِ لغةُ بني أَسَدٍ، والمَنْسِكَ بكسرِها لغةُ أهلِ الحجازِ[2: 230]، وأنّ مَسْكَنًا لغةٌ يمانيّةٌ[2:357]، في حينَ ذكرَ بعضُهم أنّ مَسكَنًا، بفتحِ الكافِ، لغةُ أهلِ الحجازِ[109].

د ـ وإذا كانَ اسمُ المكانِ والزمانِ والمصدرُ من ذواتِ الياءِ والواوِ فعينُ مَفعلٍ من ذلكَ مفتوحةٌ، وبعضُ العربِ يكسِرُها في حرفينِ نادرينِ هما المَأْقِي من العينِ، ومَأْوِي الإبلِ، وذكرَ الفرّاءُ أنّ

العلّةَ في امتناع كسرِ العينِ في الياءِ والواوِ هيَ أنّ" الياءَ والواوِ تذهبانِ في السكتِ للتنوينِ الذي يلحقُ، فردُّوها إلى الألفِ إذ كانتْ لا تسقُطُ في السكوتِ"[2: 149]. ومذهبُ الفرّاءِ في المأقي من العينِ مبنيٌّ على أنّ الياءَ فيهِ أصليةٌ والميمَ زائدةٌ. ومذهبُ الجوهريّ[110] أنّ ياءَهُ زائدةٌ للإلحاقِ، والميمُ أصليةٌ، وأنّ وَزْنَهُ فَعْلِي، وفَعْلِي، بكسرِ اللامِ، نادرٌ، ولهذا أُلحِقَ بِمَفْعِلٍ. ومنعَ ابنُ بَرّيّ كونَ الياءِ فيهِ زائدةً للإلحاقِ، بل هيَ زائدةٌ لغيرِ الإلحاق، على حدِّ زيادةِ الواوِ في تَرْقُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ، وأنّهُ ليسَ ثَمَّ حاجةٌ إلى تشبيههِ بِمَفْعِلٍ[111].

وردّدَ ابنُ خالويهِ كلامَ الفرّاءِ، ولكنّهُ عزا كسرَ عينِ مَفعِلٍ للعربِ، وليسَ لبعضِهِمْ[112]. وثَمَّ حرفٌ ثالثٌ جاءَ على مَفْعِلٍ، هو مَعْدِيكرب، والأصلُ أنْ يكونَ مَعْدَى[113].

هـ ـ وذكرَ الفرّاءُ أنّ اسمَ الآلةِ ممّا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِروَحَةِ وأشباهِها، أو لا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِدْرَعِ وأشباهِها فميمُه مكسورةٌ وعينُهُ مفتوحةٌ، ثُمَّ ذكرَ أنّ بعضَهم فتحَ الميمَ وبعضُهم كسرَها، قالُوا: المَطهرةُ والمِطهرةُ، والمَرقاةُ والمِرقاةُ، والمَسقاةُ والمِسقاةُ، معتلاً بأنّ مَن" كسرَها شبّهها بالآلةِ التي يُعملُ بها، ومَن فتحَ قالَ: هذا مَوضعٌ يُفعلُ فيهِ فجعلَه مُخالِفًا ففتحَ الميمَ؛ ألا ترى أنّ المِرْوَحةَ وأشباهَها آلةٌ يُعملُ بها، وأنّ المطهرةَ والمرقاةَ في موضعِهما لا تزولانِ يُعملُ فيهما"[2:151].

كما ذكرَ الفرّاءُ أنّ بعضَهم ضمَّ الميمَ والعينَ فقالُوا: مُكْحُلةٌ ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ ومُدُقٌّ، وبعضَهم كسرَ الميمَ والعينَ فقالُوا: مِنْخِرٌ ومِنْتِنٌ، وأنّ آخرينَ، وهم طيّئٌ، زادُوا على مِفْعِلٍ ياءً للكسرِ، نحو: مِسْكِينٍ ومِنْدِيلٍ ومِنْطِيقٍ، وواوًا للضمِّ نحو: مُغْفُورٌ ومُغْثُورٌ ومُنْخُورٌ، وذكرَ أنّ الّذينَ ضمُّوا ميمَهُ وعينَه شبّهُوا الميمَ بما هو من الأصلِ، كأنّهُ فُعْلُولٌ، وأنّ الّذينَ كسرُوا ميمَهُ وعينَهُ شبّهوهُ بِفِعْلِيلٍ وفِعْلِلٍ[2: 152].

ومذهبُ سيبويهِ أنّ وزنَ مِنْخِرٍ مِفْعِلٍ، وأنّ وزنَ مِنْتِنٍ مُفْعِلٌ؛ لأنّهُ من أَنْتَنَ، ولكنّهم أتبعُوا الكسرَ الكسرَ، وأنّ مِفْعِيلاً[114] ومُفْعُولاً بناءَانِ قائمانِ بأنفُسِهما، وأنّ مُفْعُولاً جاءَ غريبًا شاذًّا[115]. وساوى ابنُ خالويهِ بينَ مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ وزنًا، فذكرَ أنّهُ" ليسَ في كلامِ العربِ مِفْعِلٌ إلاّ حرفانِ: مِنْتِنٌ ومِنْخِرٌ[116]، ولكنّ أحدًا منهما لم ينصَّ على أنّ مِنْتِنٌ ومِنْخِرًا من اللغاتِ.

و ـ وإذا اشتقَقْتَ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ أو مصدرًا من فعلٍ رباعيٍّ قد زيدَ على ثُلاثيِّهِ شيءٌ من الزّيادتِ فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّ الميمَ الزائدةَ في أوّلِهِ مَضْمُومةٌ، وأنّ ما قبلَ الآخرِ مفتوحٌ في المصدرِ واسمِ المفعولِ، ولا يجوزُ أنْ ينكسرَ، وأنّه لا يُختلفُ فيهِ في لغاتٍ ولا غيرِها، ثمَّ ذكرَ أنّ من العَربِ ـ وهم قليلٌ ـ مَنْ يقولُ في المُتكبِّرِ: المُتكبُرُ، وأنّ ذلكَ من لغةِ الأنصارِ، وأنّه لا يجوزُ القياسُ على ذلكَ، وأضافَ الفرّاءُ أنّ بعضَ العربِ، وهم من الأنصارِ، يكسرُ ميمَ

اسمِ الفاعلِ إذا أُدغمَ، فيقولُ: هم المِطَّوِّعةُ والمِسَّمِعُ، للمُطّوِعةِ والمُستَمِع، وأنَّ ذلكَ مرفوضٌ لا يجوزُ[2: 153].

مظاهرُ التباينِ النحويِّ

ثَمَّ تبايُنٌ لهجيٌّ وردَ في (معاني القرآنِ) مردُهُ تبايُنُ اللهجاتِ العربيّةِ الآتي من تأثيرِ السّياقِ في الكلماتِ، وما يعتورُها في أحوالِها المُتنقّلةِ فيهِ. وهذهِ هيَ المظاهرُ التي تجلّى فيها هذا الملحظُ.

(1) الاسمُ الموصولُ (الّذِينَ):

أشارَ الفرّاءُ [2: 184] إلى أنَّ أصلَ (الّذينَ) عندَ العربِ هو (الّذي) زادُوا عليهِ نونًا تدلُّ على الجمعِ، فقالُوا: الّذينَ بالياءِ في أحوالِهِ الإعرابيّةِ كلِّها، وذكرَ أنَّ كِنانةَ يعربُونَه إعرابَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، فيقولونَ في الرفعِ: اللّذُونَ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد نقلَ هذه اللغةَ عن كنانةَ، فقد نَقلَها بعضُهم عن هُذيلٍ وبني عقيلٍ[117]، وأضافَ إليهما آخرونَ الطّائيّينَ[118]. وظاهرُ كلامِ الفرّاءِ أنَّ إعرابَ (الّذينَ) مختصٌّ بالرّفعِ، وقد يشهدُ لذلكَ قولُ ابنِ هشامٍ[119]: " وقد يُقالُ بالواوِ رفعًا"، وأمّا إذا كانَ منصوبًا أو مجرورًا، فتستوي لغةُ كنانةَ ولغةُ غيرِهم من العربِ، وينعدمُ التفريقُ بينِ اللغتينِ، كما فرقتْ بينَهما الواوُ في الرفعِ، لذا فليسَ بممتنعٍ أنْ يكونَ (الّذونَ) مبنيًّا جيءَ بهِ على صورةِ المعربِ، فيكونَ مبنيًّا على الواوِ رفعًا، ومبنيًّا على الياءِ نصبًا وجرًّا، وهو وجهٌ أشارَ إليهِ محيي الدين عبد الحميد[120].

(2) المُثنّى:

آ. عَزَا الفرّاءُ [2: 184] إلى بَني الحارثِ بنِ كَعْبٍ خاصّةً أنَّهم يجعلُونَ المثنّى في رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ بالألفِ [2: 184]. وقد أكّدَ هذا العزوَ جماعةٌ منهم الأخفشُ[121]، وابنُ خالويهِ الذي قالَ بعدَ أنْ نقلَ خبرَ ابنِ عباسٍ:" وهذهِ اللفظةُ بلغةِ بلحارثِ بنِ كعبٍ خاصّةً"[122]، ونقلَ العينيُّ أنَّ الكسائيَّ حَكاها عن بَالحارثِ وزُبيد وخَثْعَم وهمدان، وأنَّ بعضَهم نسبَها إلى بَلعنبرِ وبَلهجيم وبطونٍ من ربيعةَ[123]، وأضافَ السيوطيُّ إلى ما سبقَ بكرَ بنَ وائلٍ وفزارةَ وعُذرةَ ومرادًا[124].

وقد اعتمدَ الفرّاءُ هذه اللغةَ، وأجازَها، وإنْ كانتْ قليلةً؛ لكونِها أقيسَ، ووجّهَ في ضَوئِها قراءةَ قولِه تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[طه: 83]، بتشديدِ (إنْ) وبالألفِ [2: 184].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قبلَ لغةَ إعرابِ المُثنّى بالألفِ مُطلقًا، وإنْ كانَ وصفَها بالقلّةِ، فقد نُقِلَ عنهُ أنّهُ قالَ[125]: " واعلمْ أنَّ كثيرًا ممّا نَهتُكَ عن الكلامِ بهِ من شاذِّ اللّغاتِ، ومُستنكَرِ الكلامِ لو توسّعتُ بإجازتِهِ لرخّصتُ لكَ أنْ تقولَ: رأيتُ رجلانِ"، وقولُه هذا لا يخلو من إنكارٍ لها ورفضٍ. وقد وَردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ اللغةِ بالشّرحِ والتّأمُّلِ، فقبلَها بعضُهم، ووصفَها بأنّها لُغةٌ فاشيةٌ[126]، وجنحَ ناسٌ آخرُ إلى ردِّها، ووصفِها بالشّذوذِ والقلّةِ[127]، وتردّدَ نفرٌ آخرُ بينَ القبولِ والردِّ، واضطربَ رأيُهم فيها[128].

وفي ظنّي فليسَ ثَمَّ وجهٌ مقبولٌ مُقنعٌ لردِّ هذهِ اللغةِ وإنكارِها، ففضلاً على كونِ أصلِ الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركةِ، وأنَّ الألفَ أخفُّ من الياءِ، وأنَّ التنزيلَ وردَ بها في قراءةِ مَن قرأَ: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾، فثمَّ نصوصٌ أُخرى كثيرةٌ وافقتْ هذهِ اللّغةَ، ذكرَها أهلُ اللغةِ[129].

ب ـ وإذا كانَ لفظُ المثنّى (كِلا) مُضافًا إلى ظاهرٍ، نحو:كِلا الرجلينِ، فقد عزَا الفرّاءُ[2: 184] إلى بني كنانةَ أنّهم يأتُونَ بالياءِ في النصبِ والخفضِ، فيقولونَ: رأيتُ كِلَي الرجلينِ، ومررتُ بكِلَي الرجلينِ، وذكرَ أنَّ هذه اللغةَ مخالفةٌ لإجماعِ العربِ على إثباتِ الألفِ في مثلِ هذا في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، وأنّها قبيحةٌ قليلةٌ، وإنْ كانَ أصحابُها ماضينَ على قياسِ إعرابِ المثنى. والغريبُ أنْ ينقلَ بعضُهم عنهُ جوازَ إجراءِ كلا وكلتا مَعَ الظّاهرِ مُجراهُما مَعَ الضميرِ[130]، فرأيُهُ الآنفُ يؤكّدُ عكسَ ذلكَ، وأنّهُ يستقبِحُها ويستقلُّها. وممّا يؤكّدُ قُبحَها أنّهم تركُوا الأخفَّ وهو الألفُ، وفرُّوا إلى الأثقلِ وهو الياءُ، وبخاصّةٍ أنّها مسبوقةٌ بحرفٍ مفتوحٍ.

وأكّدَ عزوَ هذهِ اللغةِ إلى بني كِناتةَ السيوطيُّ نقلاً عن الفراءِ[131]، واكتفى الأُشمونيُّ بالإشارةِ إلى أنَّ بعضَهم يُعربُ (كلا) مضافا إلى الظاهرِ إعرابَ المثنّى، من غيرِ أنْ يُسمّيَ هذا (البعضَ)[132].

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ [2: 306] أيضًا أنَّ كثيرًا من العربِ يُشدِّدُ نونَ تثنيةِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ، فيقولُ: (ذانّ) و (ذانّك)، واللّذانّ، غيرَ أنّه لم يعزُ ذلكَ إلى قبيلةٍ بعينِها.

وناقشَ النُّحاةُ تخفيفَ نونِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ وتشديدَها، فعزَوا التخفيفَ إلى أهلِ الحجازِ وبني أسدٍ، والتشديدَ إلى تميمٍ وقيسٍ[133]. وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ تشديدَ النّونِ فيهما تعويضٌ من المحذوفِ، وهما الألفُ في (هذا)، والياءُ في (الّذي)، أو تأكيدُ

للفرقِ بينَ تثنيةِ المبنيِّ والمعربِ، وأنَّ التشديدَ لا يختصُّ بهما في حالةِ الرفع، خلافًا للبصريّينَ[134].

(3) جمعُ المذكّرِ السّالمُ:

ناقشَ الفرّاءُ [2: 92 ـ 93] إعرابَ عِضينَ وبابِها، ممّا كانَ منقوصًا ثلاثيًّا حُذِفتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيثِ، مثل: سنةٍ وسنينَ، وقلةٍ وقُلينَ، وبُرةٍ وبُرينَ، وثُبةٍ وثُبينَ، وعِزةٍ وعِزينَ، فذكرَ أنَّ منَ العربِ من يجعلُ هذا البابَ بالياءِ في جميع أحوالِهِ، ويُعربُ نونَه بالحركاتِ، ثمَّ ذكرَ بعدُ أنَّ هذه اللغةَ كثيرةٌ في أسدٍ وتميمٍ وعامرٍ، وأجازَها معتلاًّ لها بتوهُّمِ أصالةِ الواوِ فيها، وأنّها على وزنِ فُعُولٍ[135].

وأشارَ ثعلبٌ إلى هذهِ اللغةِ دونَ أنْ يعزوَها[136]. ونقلَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ عن الفرّاءِ أنَّ من العربِ من يُعربُ النّونَ في السّنين، وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونَها، فيقولُونَ: أقمتُ عندَهُ سنينًا، وأنَّ بني تميمٍ لا يصرفُونَ، فيقولُونَ: مضتْ لهُ سنينُ يا هذا[137]، ولكنَّ كلامَ أبي حيّانَ كانَ أكثرَ تفصيلاً إذْ نقلَ عنهُ أنَّ بني تميمٍ تمنعُ (سنين) من الصرفِ إذا كانتْ خاليةً من الألفِ واللامِ، وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونَها[138]، أمّا رأيهُ في (السّنين) معرّفةً بالألفِ واللامِ فلم يَبدُ لنا صريحًا في (معاني القرآنِ)، كما نُقلَ عنهُ [ينظر: 1 : 392].

(4) الفعلُ المُضارع المعتلُّ المجزومُ:

ذكرَ الفرّاءُ[1: 161 ـ 162]، مُجيزًا ذلكَ، أنَّ منَ العربِ مَنْ يُعاملُ الفعلَ المُضارعَ المجزومَ المعتلَّةَ لامُهُ مُعاملةَ الفعلَ الصحيحَ، فيُثبِتُ حروفَ العلّةِ فيهِ؛ الألفَ والواوَ والياءَ، ولكنّه لم يُعيّنْ من هم أُولاءِ العربُ الذينَ يفعلُونَ ذلكَ.

وأشارَ غبرُ واحدٍ إلى أنَّ إقرارَ هذه الحروفِ في موضعِ الجزمِ لغةٌ لبعضِ العربِ من غيرِ نسبتِها لأحدٍ، منهم الزّجّاجيُّ[139]. وذكرَ آخرونَ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ إلاّ في الضرورةِ الشعريّةِ، بل إنَّ أبا جعفرٍ النّحاسَ لم يعترفْ بهذه اللغةِ، ووصفَ مذهبَ الفرّاءِ بأنّه من أقبحِ الغلطِ، وذكرَ أنّه لا يجوزَ إثباتُ شيءٍ من ذلكَ عندَ البصريّينَ[140].

(5) المستثنى:

آ ـ ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ ما بعدَ (إلاّ) في الاستثناءِ المنقطعِ المسبوقِ بجحدٍ، نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلاّ أحمرة، فأجازَ النصبَ على الاستثناءِ، وأجازَ أنْ يتبعَ ما بعدَ إلاّ ما قبلَها، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ وإنْ جرًّا فجرٌّ، وذكرَ أنَّ" النصبَ في هذا النوع

المُختلفِ من كلامِ أهلِ الحجازِ، والاتباعَ من كلامِ تميمٍ[1: 480][141]. وظاهرُ كلامِ الفرّاءِ أنّ بني تميمٍ يوجبونَ الاتباعَ، كما أنّ أهلَ الحجازِ يوجبونَ النصبَ[3: 273]، غيرَ أنّ أبا حيّانَ وقفَ على اللغتينِ فذكرَ أنّ بني تميمٍ يُجيزونَ الاتباعَ، وأنّ النصبَ عندَهم أفصحُ من البدلِ، وأنّ الحجازيّينَ يُوجبونَ النصبَ[142].

ب ـ وناقشَ الفرّاءُ إعرابَ المستثنى مُتقدّمًا على المستثنى منه، نحو: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ، فذكرَ أنّ المختارَ النصبُ على الاستثناءِ، وأنّ من العربِ من يرفعُ، فيقولُ: ما أتاني إلاّ أخوكَ أحدٌ، فيكونُ (أحدٌ) بدلاً من (أخوكَ). ولكنّهُ لم يُعيّنْ من هم هؤلاءِ العربُ[1: 168]. والرفعُ في هذا السّياقِ لغةٌ حكاها يُونُسُ عن بعضِ العربِ الموثوقِ بِهم[143].

ج ـ وفيما يتعلّقُ بـ (غيرٍ) ذكرَ الفرّاءُ [1: 382]أنّ بعضَ بني أسدٍ وقُضاعةَ ينصبُونَها مطلقًا إذا كانتْ في معنى (إلاّ)،" تمَّ الكلامُ قبلَها أو لم يتمَّ، فيقولُونَ: ما جاءَني غيرَكَ، وما أتاني أحدٌ غيرَكَ"[144].

(6) الخفض:

آ ـ ناقشَ الفرّاءُ حذفَ الباءِ في الخبرِ المنفيِّ بـ (ما) وإثباتَهُ فيهِ، فذكرَ أنّ أهلَ نجدٍ يُثبتُونَ الباءَ ويُسقطُونَها، وأنّهم إذا أسقطُوا رفعُوا، وهو الأقوى والقياسُ، وأنّ أهلَ الحجازِ لا يكادونَ يتكلّمونَ إلاّ بالباءِ، وأنّهم إذا حذفُوها نصبُوا[2: 42]. ونقلَ أبو حيانَ عن الكسائيِّ أنّ النصبَ أيضًا لغةُ أهلِ تهامةَ، وعن سيبويهِ أنّ الرفعَ لغةُ تميمٍ[145].

ب ـ وأشارَ الفرّاءُ [2: 245 ـ 246] إلى أنّ أهلَ الحجازِ ومَنْ جاورَهم من قيسٍ يحذفُونَ حرفَ الخفضِ فيما يتعدّى إلى مفعولينِ أحدُهما بحرفٍ، نحو: كلتَ لي وكلتني. ونسبَ الأخفشُ[146] حذفَ حرفِ الجرِّ مَعَ كالَ ووزنَ إلى أَهلِ الحجازِ وحدَهم.

ويتبدّى من تمثيلِ الفرّاءَ أنّ إثباتَ حرفِ الجرِّ وحذفَهُ خاصٌّ بالفعلِ كالَ وحدهُ. ويُشبهُهُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإثباتهُ في نحوِ: شكرتُكَ وشكرتُ لكَ، ونصحتُكَ ونصحتُ لكَ، وصِدتُكَ وصدْتُ لكَ[147].

(7) الأدوات: والحديثُ عنها ذو شقينِ، شِقٌّ بدا فيهِ التبايُنُ اللّهجيُّ مُرتدًّا إلى عملِها، وآخرُ مُرتدًّا إلى معانيها.

آ ـ لات:

ناقشَ الفرّاءُ عملَ (لاتَ) فذكرَ أنَّ الأصّلَ أنْ تعملَ عملَ ليسَ؛ لكونِها في معناها، وأنَّ من العربِ من يخفضُ بها، من غيرَ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ. قالَ [2: 397]:" ومن العربِ من يُضيفُ لاتَ فيخفضُ. أنشدُوني[148]:

... لاتَ ساعةِ مَندمِ

ولا أحفظُ صدرَه. والكلامُ أنْ يُنصبَ بها؛ لأنّها في معنى ليسَ". وأشارَ المالقيُّ إلى ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ فذكرَ أنَّ" من العربِ من يخفضُ بها الحينَ، أو ما في معناهُ مَنبهةً على الأصلِ من الخفضِ، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصلُه أنْ يعملَ فيهِ الجرُّ"[149]. ومنعَ الرضيُّ الجرَّ بـ (لاتَ)، وإنْ سُمع فهو شاذٌ[150].

ب ـ لكنَّ:

نصَّ الفرّاءُ [1: 464]على أنَّ للعربِ في (لكن) لغتينِ؛ تشديدَ النونِ وتخفيفَها، وأنَّ من شدّدَها نصبَ بِها الأسماءَ، ولم يلِها الفعلُ، ومن خفَّفَ نونَها وأسكنَها أهملَها ولم يُعملْها لا في الأسماءِ ولا في الأفعالِ، وذكرَ أنَّ العربَ إذا أدخلتِ الواوَ عليها آثرتْ تشديدَ نونِها، وإذا ألقَوا منها الواوَ آثرُوا تخفيفَ نونِها[151].

ج ـ الجزمُ بـ (إذا):

ذكرَ الفرّاءُ [3: 158] أنَّ من العربِ يجزمُ بـ (إذا) من غيرِ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ، كما ذكرَ أنَّ أكثرَ الكلامِ فيها الرفعُ؛ لكونِها صفةً أي ظرفًا.

والجزمُ بـ (إذا) عندَ جمهورِ النحويّينَ شاذٌ نادرٌ، لا يجوزُ إلاّ في ضرورةٌ في الشعرِ[152]. والغريبُ أنَّ النحّاسَ ذكرَ أنَّ النحويّينَ جميعًا أجازُوا" الجزمَ بـ (إذا)، وأنْ تُجعلَ بمنزلةِ حروفِ المجازاةِ؛ لأنَّها لا تقعُ إلاّ على فعلٍ، وهيَ تحتاجُ إلى جوابٍ، وهكذا حروفُ المجازاةِ"[153].

د ـ لا بمعنى أنْ: ذكرَ الفرّاءُ [1: 297] أنَّ (لا) تأتي بمعنى (أنْ) إذا صحَّ أنْ تقعَ موقعَ (أنْ) لئلاّ وكيلا، وجعلَ منه قولَه تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾[النساء: 176]. وإذا كانتْ (لا) كذلكَ صَلَحَ أنْ ينجزمَ الفعلُ بها وأنْ يرتفعَ، ونسبَ الجزمَ إلى العربِ من غيرِ تخصيصٍ، ونسبَ الرفعَ إلى أهلِ الحجازِ [2: 383].

وناقشَ ابنُ مالكٍ المنفيَّ بـ (لا) الصالحَ قبلَها (كي)، فأجازَ الرفعَ والجزمَ سماعًا عن العربِ من غيرِ تحديدٍ، وأوردَ ابنُه حكايةً عنِ العربِ قولَهم: ربطتُ الفرسَ لا تنفلت، وأوثقتُ العبدَ لا يفرّ، وذكرَ نقلاً عن الفرّاءِ" أنّ العربَ ترفعُ هذا وتجزمُه"[154].

هـ ـ لمّا بمعنى إلاّ: نسبَ الفرّاءُ [3: 254] إلى هُذيلٍ أنّهم يجعلُونَ (إلاّ) معَ (إنْ) المخفّفةِ بمعنَى (لمّا). ونقلَ أبو حيّانَ عن الأخفشِ أنّ هُذيلا وغيرَهم يجعلُونَ لمّا بمعنى (إلاّ)، كقولِهم: أقسمتُ عليكَ لمّا فعلتَ كذا، بمعنى: إلاّ فعلتِ[155]. وذكرَ الهرويُّ أنّ (لمّا) تأتي بمعنى (إلاّ) في موضعينِ فقط هما القسمُ وبعدَ حرفِ الجحدِ[156].

و ـ كم بمعنى كأيّن: ذكرَ الفرّاءُ [1: 168] أنّ (كم) و (كأيِّن) لغتانِ بمعنى (كم)، ولكنّه لم يُعيِّنَ أصحابَ كلِّ لغةٍ. وفي موضعٍ لاحقٍ[1: 466] ذكرَ الفرّاءُ أنّ (كم) أصلُها (ما) الاستفهاميةُ، دخلَ عليه الكافُ، ثمّ حُذفتْ ألفُ (ما) لكثرتِها في الكلامِ، فسكنتْ ميمُها. والمشهورُ عندَ النحويّينَ أنّ (كأيّن) ليستْ لغةً أخرى لـ (كم)، وإنّما هما كنايتانِ من كناياتِ العددِ[157].

ز ـ في بمعنَى الباء: في أثناءِ مُناقشتِهِ قولَهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾[الحج: 25]، ذكرَ الفرّاءُ [2: 223] أنّ بعضَ القُرّاءِ قرأَ: (وَمَنْ تَرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ)، بالتّاءِ مفتوحةً، ثُمّ ذكرَ في هذهِ القراءةِ ثلاثةَ أوجُهٍ منها أنّ الباءَ وقعَ موقعَ (في)، وكانَ بمعناهُ وَفْقَ لغةٍ طيىءٍ. وكانَ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ[2: 70. وينظر 3: 132، و 173] في (معاني القرآنِ) تبصّرَ في المسألةِ، فألفى أنّ" مِن العربِ مَن يجعلُ (في) موضعَ الباءِ، فيقولُ: أدخلَكَ اللهُ بالجنّةِ، يُريدُ: في الجنّةِ".

وقد وردَ أهلُ العربيّةِ على ظاهرةِ تناوبِ حروفِ الخفضِ، ووُقوعِ بعضِها موقعَ بعضٍ، بالنّظرِ والتّأمُّلِ، فأجازَ الكوفيّونُ، وبعضُ البصريّينَ أنْ يكونَ لحرفِ الخفضِ غيرُ معنًى تَبَعًا لِسياقِ كلامِ العربِ، ومنع ذلكَ جمهورُ البصريّينَ، وتأوّلُوا ما أوْهَمَ على تضمينِ الفعلِ معنَى فعلٍ آخرَ يتعدّى بهذا الحرفِ. ووَقفَ بعضُ المحدثينَ من هذهِ الظّاهرةِ موقفًا أبطلَ فيهِ قولَ الكوفيّينَ والبصريّينَ مَعًا؛ لعدمِ استحكامِ أدلّتِهم في هذهِ المسألةِ، ووَجدَها" مسألةً مُعجميّةً تندرجُ في بحثِ دلالاتِ الألفاظِ على وجهٍ مُباينٍ للوجهِ، أو الوجوهِ التي رسمَها السّلَفُ، ذلكَ أنّ لكلِّ لفظٍ معنًى واحدًا، أو أكثرَ يُؤدّيهِ من غيرِ حَاجةٍ إلى تضمينٍ"[158]. ونحنُ نوافقهُ الرأيَ، ونُضيفُ أنّ ذلكَ يمكنُ أنْ يكونَ من قبيلِ المُشتركِ اللفظيِّ.

وبعدُ، فلعلَّ ما سبقَ كانَ الباحثُ هدفَ وقصدَ إليهِ، يلتمسُ خلالَهُ ظاهرةَ التّباينِ اللّهجيِّ فيما عيّنَهُ الفرّاءُ، وحكاهُ في (معاني القرآنِ)، وقد انتظمَها ثلاثةُ المُستوياتِ: الصوتيِّ والصّرفيِّ والنحويِّ، المتّسقةِ من قضايا في العربيّةِ مختلفةٍ مُتباينةٍ.

إنَّ ما وردَ بيانُه من لهجاتٍ يُنبئُ من جهةٍ عن استثمارٍ واسعٍ، وعنايةٍ مُنكشفةٍ بكلامِ العربِ، سَخّرَها الفراءُ للكشفِ عن معاني التنزيلِ المُباركِ، وبناءِ القواعدِ، ويُنبئُ من جهةٍ أخرى عن أنَّ هذهِ اللّهجاتِ لم تكنْ كُلّها ممّا يجوزُ أنْ تُبنى عليهِ القواعدُ عندَ الفرّاءِ، فطالمًا ردَّ بعضَها، ونعتَ بعضًا آخرَ بالخطأِ أو باللّحنِ.

Features of Dialect Variation in AL-Farra`a *Ma`ani AL-Qura`n*

Hamdi Al-Jabali, *Arabic Dept .,An-Najah National. University, Nablus, Palestine.*

Abstract

This study was intended to look for some features of dialect variation designated by AL-Farra`a, who compiled them in his book, *Ma`ani AL-Qura`n*. It addressed the three linguistic levels of Arabic: the phonological, the morphological and the syntactical, related to different issues of the Arabic language .

The study has pointed out,in the one hand, that the stated dialects are indicative of large investment as well as clear interest in Arabic Speech employed by AL-Farra`a in order to discover the meanings of AL-Qura`n, and construct its regulations and rules, and that all these dialects are not suitable for building up rules, according to AL-Farra`a, who denied and rejected some of them, and described others as errors, or grammatically incomplete on the other hand.

قدم البحث للنشر في 2004/11/29 وقبل في 2007/3/6

الهوامش:

1 أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 499، و ج 5، ص 226.
2 ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 189.
3 الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ج 1، ص 432.
4 أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 499.
5 القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 349.
6 الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 26.
7 الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 26.

8 أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 499.500.
9 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 467.
10 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 467.
11 الأخفش: معاني القرآن ج 2، ص 375.
12 الجوهري: الصحاح (يا)، ج 6، ص 2562، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ج 3، ص 159، والنحاس: إعراب القرآن ج 2، ص 368.
13 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 2، ص 57.
14 ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ج 5، ص 419.
15 الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ج 3، ص 354.
16 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 537.
17 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 151.
18 الرضي: شرح الكافية ج 2، ص 10.
19 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 473.
20 ينظر : الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 93.
21 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 541.
22 الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ج 2، ص 98.
23 ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 2، ص 49.
24 ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 165.
25 ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 62.
26 النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 70.
27 ارتشاف الضرب ج 1، ص 365 ـ 366.
28 أبو حيان: البحر المحيط ج 5، ص 38.
29 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 242.
30 وفي الآيةِ أقوالٌ أخرى. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ج 4، ص 492.
31 البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي ص 233، وخزانة الأدب للبغدادي ج 4، ص 490.
32 الزمخشري: الكشاف ج 2، ص 485.
33 الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج 2، ص 294.
34 الذي في مجمع الأمثال للميداني ج 2، ص 394:" هكذا فَصْدِي".
35 الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1، ص 73.

36 الرضي: شرح الكافية ج 2، ص 9.
37 المالقي: رصف المباني ص 108، و 467.
38 النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 330.
39 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 211 ـ 214.
40 الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 72، ج 2، ص 546، والرضي: شرح الكافية ج 2، ص 8، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 385.
41 الزمخشري: الكشاف ج 3، ص 25.
42 ابن هشام: مغني اللبيب ص 717.
43 أما قولُه الثاني فهو أنَّ مثلَ هذا الحذفِ لا يحسُنُ في الكلامِ، وإنّما هو بالضّرورةِ أشبهُ. ينظر: شرح المفصل ج 9، ص 80.
44 ابن يعيش: شرح المفصل ج 7، ص 5.
45 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 507.
46 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 30.
47 العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 487.
48 الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج2، ص 300.
49 ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 183.
50 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 424.
51 ابن منظور: لسان العرب (أود)، ج 3، ص 75.
52 برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 28.
53 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 472.
54 ينظر: سيبويه ج 4، ص 469.
55 النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 379 ـ 380.
56 النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 380.
57 ابن جني: سر صناعة الإعراب ج 1، ص 190.
58 ينظر: شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص 210 ـ 211.
59 أبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 486.
60 أنيس: الأصوات اللغوية 87.
61 أنيس: الأصوات اللغوية ص 88.
62 عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية ص 139.
63 ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص45.

64 السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص155.
65 أنيس: الأصوات اللغوية ص 76 ـ 77.
66 السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 176 ـ 177.
67 أنيس: الأصوات اللغوية ص 77.
68 الجواليقي: المعرب ص 105.
69 الجواليقي: المعرب ص 106.
70 الجواليقي: المعرب ص 258.
71 السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص196 ـ 170.
72 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 110.
73 الأخفش: معاني القرآن 379/2.
74 ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات ج 1، ص 330.
75 ابن جني: سر صناعة الإعراب ج 1، ص 235.
76 ابن منظور: لسان العرب (وقي)، ج 15، ص 402 ـ 403.
77 ابن منظور: لسان العرب (أثم)، ج 12، ص 5.
78 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 85. وينظر ص 103.
79 القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 81.
80 ابن منظور: لسان العرب ج 1، ص 22.
81 ينظر: أنيس: في اللهجات العربية ص 75 ـ 76.
82 السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 157.
83 أنيس: الأصوات اللغوية ص 89 ـ 90.
84 ابن القطاع: الأفعال ج 1، ص 66. وينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت ص 5.
85 الفيومي: المصباح المنير (بشر)، ص 49.
86 ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 344.
87 الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 153.
88 الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 240.
89 الزجاج: فعلت وأفعلت ص 17.
90 ابن القطاع: الأفعال ج 1، ص 157.
91 ينظر: الجوهري: الصحاح (عصف)، ج 4، ص 1404، وابن منظور: لسان العرب (عصف)، ج 9، ص 248.

92 الزجـاج: فعلـت وأفعلـت ص 65، وابـن القطـاع: الأفعـال ج 2، ص 328، والفيـومي: المصباح المنير (عصفت) ص 414.
93 الجوهري: الصحاح (فتن)، ج 6، ص 2176.
94 النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 332 ـ 333.
95 ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 61. وقد أفردَ ناسٌ كثير من العلماءِ (فعلَ وأفعلَ) بالتصنيفِ (ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت مقدمة الحقق ص ز). ومنهم الزَجّاج في كتاب (فعلت وأفعلت) .
96 الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج 1، ص 83.
97 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 113 ـ 114.
98 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 1، 184.
99 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 276.
100 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 276.
101 الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 226.
102 ينظر: ابن القطاع: الأفعال ج 2، ص 462.
103 ابن القطاع: الأفعال ج 3، ص 79، وابن منظور: لسان العرب (كسد)، ج 3، ص 380 ، والفيومي: المصباح المنير (كسد)، ص 523.
104 الفيروزابادي: القاموس المحيط (كسد)، ج 1، ص 330.
105 ابن منظور: لسان العرب (كذب)، ج 1، ص 706 ـ 707.
106 النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 133.
107 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 79.
108 البيضاوي: تفسير البيضاوي ج 5، ص 442.
109 الجوهري: الصحاح (سكن)، ج 5، ص 2136.
110 الجوهري: الصحاح (مأق)، ج 4، ص 1553.
111 ابن منظور: اللسان(مأق)، ج 10، ص 337.
112 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 108.
113 ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 1، 171.
114 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 268.
115 سيبويه: الكتاب ج 4، ص 273.
116 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 93.
117 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 32.

118 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 526، والسيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 285.
119 ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 101.
120 ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 102 الحاشية.
121 الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 113، و ج 2، ص 408.
122 ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص 242.
123 العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان ج 1، ص 70 ـ 71.
124 السيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 133.
125 الحريري: درة الغواص ص 843، ضمن تكملة الجواليقي.
126 ابن يعيش: شرح المفصل ج 3، ص 128، وابن هشام: مغني اللبيب ص 58.
127 العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 110.
128 الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 113، وقارنه مَعَ ج 2، ص 408.
129 ينظر في هذهِ النّصوص: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 335.
130 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 609.
131 السيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 136.
132 الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1، ص 43.
133 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 526.
134 ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 98.
135 وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ج 3، ص 412.
136 ثعلب: مجالس ثعلب ج 1، ص 265.
137 النحاس: إعراب القرآن ج 2 ، ص 145.
138 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 268.
139 الزجاجي: الجمل ص406 ـ 407.
140 النحاس: إعراب القرآن ج 3، ص 51، و ج 4، ص 396 ـ 397.
141 وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 125.
142 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 303.
143 سيبويه: الكتاب ج 2، ص 337.
144 وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 322 ـ 323.
145 أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 103.
146 الأخفش: معاني القرآن ج 2، ص 532.

147 ينظر: النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 174 ،وابن يعيش: شرح المفصل ج 7، ص 63، و ج 8، ص 51.
148 البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رصف المباني للمالقي ص 334.
149 المالقي: رصف المباني ص 334.
150 الاستراباذي: شرح الكافية ج 1، ص 271.
151 وينظر: المرادي: الجنى الداني ص 587.
152 سيبويه: الكتاب ج 3، ص 60 . وابن هشام: مغني اللبيب ص 127.
153 النحاس: إعراب القرآن ج 4، ص 432.
154 السيوطي: همع الهوامع 4، ص 139.
155 أبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 454.
156 الهروي: الأزهية في علم الحروف ص 198.
157 ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 377، و 385.
158 عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص 5 ـ 6.

المصادر والمراجع

الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، جزءان، حققه فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، 1981 م، الطبعة الثانية.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

آ. **شرح الكافية في النحو**، جزءان، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **شرح شافية ابن الحاجب**، 4 أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**، جزءان، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

آ. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **البيان في غريب إعراب القرآن**، جزءان، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980 م.

أنيس، إبراهيم:

آ. **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979 م، الطبعة الخامسة.

ب. **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992 م، الطبعة الثامنة.

برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982 م.

البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، 4 أجزاء، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي، **تفسير البضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، 5 أجزاء، دار الفكر، بيروت، 1996 م.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، جزءان، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، النشرة الثانية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان:

آ. **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، جزءان، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954 م، الطبعة الأولى.

ب. **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، جزءان، تحقيق علي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994م.

الجواليقي: **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق ف . عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، 1990 م، الطبعة الأولى.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، مقدمة و 6 أجزاء، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، الطبعة الثالثة.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، **درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها**، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة، 1996 م، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:

آ. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3 أجزاء، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1997 م.

ب. **البحر المحيط**، 8 أجزاء، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ وطبعة.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد:

آ. **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990، الطبعة الخامسة.

ب. **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 م، الطبعة الثانية.

ج. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

آ. **اشتقاق أسماء الله**، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، الطبعة الثانية.

ب. **الجمل في النحو**، حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد، 1984م، الطبعة الأولى.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل:

آ. **فعلت وأفعلت**، تحقيق وسرح وتعليق ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **معاني القرآن وإعرابه**، 5 أجزاء، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1994م، الطبعة الأولى.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الكشاف** ، 4 أجزاء، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، 1972 م.

السعران، محمود، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، 5 أجزاء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 7 أجزاء، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م.

شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م.

عبد التواب، رمضان:

آ. **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الأولى.

ب . **فصول في فقه اللغة العربية**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الثانية.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، جزءان، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.

عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم**، دار الفرقان، عمّان، 1982 م، الطبعة الثانية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

آ. **المذكر والمؤنث**، حققه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975 م.

ب. **معاني القرآن**، 3 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.

الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977 م.

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، **الأفعال**، 3 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.

القيسي، مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها**، جزءان، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،1981م، الطبعة الثانية.

المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1985 م، الطبعة الثانية.

المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1983م، الطبعة الثانية.

ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ابن الناظم، بدر الدين عبد الله بن محمد، **شرح ألفية ابن مالك**، انتشارات ناصر خسرو، طهران - إيران، بلا تاريخ وطبعة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، 5 أجزاء، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988 م، الطبعة الثالثة.

الهروي، علي بن محمد، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982 م.

ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:

آ. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1972م، الطبعة الثالثة.

ب. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3 أجزاء، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1980 م، الطبعة السادسة.

ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، 10 أجزاء، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.